الإعلام
بمخالفات الموافقات
والاعتصام

تأليف
ناصر بن حمد الفهد
1419هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده و نستعينه ونستغفره ، ونعـوذ بـالله مـن شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنـا، مـن يهـده اللـه فلا مضـل لـه ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إلـه إلا اللـه وحـده لا شـريك له، وأشهد أن محمداً عبـده ورسـوله صـلى اللـه عليـه وعلـى آلـه وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، أما بعد:

فقد كان لمؤلفات أبي إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى أثرٌ عظيمٌ بين العلماء وطلبة العلم ، تلقوها بالقبول ، وتناولوها بالتعليم والشرح والتلخيص ،وانتفع بها من شاء الله من الناس ، و أعظم ما ألفه كتابي **(الموافقات)** – في أصول الشريعة - و **(الاعتصام)** – في لزوم السنة والتحذير من البدع- ، وقد كان طرحه في الكتابين طرحاً لم يسبق إليه ، فقد قيل إنه أول من تكلم في مقاصد الشريعة كعلمٍ مستقل وذلك في كتابه الأول ، وأول من قعّد علم أصول معرفة البدع في كتابه الثاني، وليس المقصود هنا الكلام على ما تميز به الكتابان فقد ألف في ذلك مؤلفات و رسائل .

ولما كان للشاطبي رحمه الله تعالى جهود في حرب البدعة ، وحرب البدع مما اشتهر به السلفيون ، فقد انتشر بين الناس أنه سلفي الاعتقاد – حتى بين بعض طلبة العلم-[1] ، والحقيقة التي تظهر لكل من يقرأ كتابيه هذين أنه أشعري المعتقد في باب الصفات والقدر والإيمان وغيرها ، ومرجعه في أبواب الاعتقاد هي كتب الأشاعرة كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

وموقف الشاطبي رحمه الله تعالى من البدع العملية (وهي البدع في العبادات) في تحذيره منها وبيان مفاسدها والتشديد على التمسك بالسنة فيها موقف جيد ، وعمل مشكور ، ولكنه مع ذلك وقع في بدع الأشاعرة والمتكلمين الاعتقادية في الصفات والقدر وغيرها .

ولم ينفرد الشاطبي رحمه الله تعالى بهذا الأمر بين العلماء ؛ فقد وقع فيه غيره كأبي بكر الطرطوشي رحمه الله تعالى فإنه ألّف كتاب (البدع والحوادث) في التحذير من البدع العملية ومع ذلك فقد وافق الأشاعرة في أصولهم ، و كأبي شامة الدمشقي

---

[1] مثل محقق كتاب **الاعتصام** – سليم الهلالي- حيث قال في (**الاعتصام** – 1/305حاشية(1))-تعليقاً على كلام للشاطبي رحمه الله تعالى في الصفات :(فمن تتبع عقيدة المصنف رحمه الله من سياق كتابه وجد ما يثلج صدره) مع أن الشاطبي بعد هذه الحاشية بصفحةٍ واحدةٍ فقط (1/307) صرّح فيها بموافقة الأشاعرة في الكلام النفسي !! وله غير هذا في نفس الكتاب أيضاً كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، ومثل عثمان بن علي بن حسن في كتابه (منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة) حيث قال (1/414حاشية(1)):(أما في كتابه **(الاعتصام)** فتجده معتصماً بالكتاب والسنة لا يكاد يخرج عنهما) وهذا الكلام فيه ما فيه كما سترى إن شاء الله تعالى.

رحمه الله تعالى فإن له كتاب (الباعث في إنكار البدع والحوادث) في البدع العملية وهو أشعري المعتقد ، والسبب في ذلك – والله أعلم – أن علماء الكلام لم يتطرقوا لمثل هذه الأمور ؛ لهذا لم يفسدوها بأصولهم فلم تلتبس على من أراد الحق وسعى إليه بخلاف الاعتقادات كالأسماء والصفات والقدر والإيمان وغيرها فإن المتكلمين أفسدوها بأصولهم المبتدعة وشبهوا على كثيرٍ من العلماء الفضلاء فيها فوافقوهم في أصولهم وبدعهم – عفا الله عن الجميع بمنه وكرمه -.

والمقصود أنني عندما قرأت كتابي الشاطبي (**الموافقات**) و(**الاعتصام**) [1]قمت بتقييد مخالفاته لمعتقد أهل السنة والجماعة ورأيت أن أخرجها نصيحة للأمة ،و إتماماً للمنفعة [2]، بحيث تحذر هذه المواضع من كتابيه هذين ، وقد رتبتها وجعلتها على ثلاثة أبواب كما يلي :

<u>الباب الأول:</u> مخالفاته في التوحيد ، وتحته فصلان:

الفصل الأول: مخالفته في توحيد الربوبية:
الفصل الثاني: مخالفاته في توحيد الأسماء والصفات:

<u>الباب الثاني:</u> مخالفاته في الإيمان و القدر، وتحته فصلان:

الفصل الأول: في مخالفته في الإيمان:
الفصل الثاني: في مخالفاته القدر:

<u>الباب الثالث:</u> مخالفاته الأخرى، وتحته ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تأثره بعلم الكلام:
الفصل الثاني:تأثره بالصوفية:
الفصل الثالث:إنكاره للمهدي:

و الطريقة في عرض أقواله ونقضها ، أنني أذكر نصوص الشاطبي كلها بلفظها وإن طالت في المسألة محل البحث ، ثم

---

[1] والإحالات هنا على (**الاعتصام**) بتحقيق/سليم الهلالي، و(**الموافقات**) بتحقيق/مشهور آل حسن.

[2] ألف عبدالرحمن بن آدم بن علي –رحمه الله تعالى- كتاباً بعنوان(الإمام الشاطبي- عقيدته وموقفه من البدع وأهلها) وقد أحسن فيه رحمه الله تعالى ، ولكنه لم يذكر إلا بعض مخالفاته في الصفات والإيمان ، ولم يتعرض لمخالفاته الأخرى في الصفات أيضاً وفي القدر والنبوات وموافقته لبدع المتكلمين والصوفية في مواضع كما سترى هنا إن شاء الله تعالى ، وكذلك فإن محقق كتاب **(الموافقات)** الشيخ الفاضل/مشهور آل سلمان قد نبه –جزاه الله خيراً-على كثيرٍ من مخالفات الشاطبي رحمه الله تعالى في الصفات وفي التحسين والتقبيح وغيرها إلا أنه ترك التنبيه على مواضع كثيرة من مخالفاته في الصفات وفي القدر والنبوات وغيرها.

أذكر مواطن الخطأ فيها وردها، مستدلاً على ما أقول بالنصوص الشرعية، وأنقل في ذلك ما تيسر من كلام السلف، ومن كلام العلماء الذين كتب الله لهم القبول بين أهل السنة والجماعة، وخصوصاً شيخ الإسلام ابن تيمية و تلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى .

وقد ذكرت قبل هذه الأبواب مقدمات مختصرة هي:

المقدمة الأولى : في عرض أقوال الرجال عل الكتاب والسنة.

المقدمة الثانية : في أن الرجل الفاضل الجليل قد تكون له زلات وهفوات يجب التنبيه عليها.

المقدمة الثالثة : في عرضٍ مختصرٍ لعقيدة الشاطبي والرد عليها من كلامه.

هذا ، وقد اجتهدت في بيان الحق قدر الاستطاعة ، فما كان في كلامي من صواب فمن الله والحمد لله على ذلك ، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان من ذلك ، واستغفر الله منه ، وصلى الله على محمد .

المقدمة الأولى

"في عرض الأقوال على الكتاب والسنة"

فقد أتت النصوص الشرعية بوجوب عرض كلام العلماء على الكتاب والسنة فما وافقهما قبلناه وما عارضهما رددناه ، فإن أقوال الرجال يحتج لها ولا يحتج بها ، وقد ضُمِنت لنا العصمة في الكتاب والسنة ولم تضمن لنا في أقوال العلماء ، فيُرد ما لم يضمن إلى المضمون الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وقد قال الله تعالى:(يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) والرد إلى الله الرد إلى كتابه والرد إلى الرسول الرد إلى سنته كما ذكر غير واحدٍ من المفسرين ، وكما قال تعالى:(وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه إلى الله) وقال تعالى :(اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) ، وكانت هذه وصية الرسول

يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم)أتدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك ، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شئ من الزيغ فيهلك)[2] نسأل الله تعالى أن يجنبنا أسباب الزيغ وأن يثبتنا على دينه.

وهذه المقدمة ممهدة للمقدمة الثانية وهي:

---

[1] انظر (جامع بيان العلم وفضله) 2/ 132 ، و(إعلام الموقعين) 2/ 171 ،و(فتح المجيد)ص 383.

[2] انظر (فتح المجيد)385-389.

المقدمة الثانية

"في أن الرجل الفاضل الجليل قد تكون له زلات وهفوات يجب التنبيه عليها"

اعلم أن سعة العلم وكثرة العبادة وظهور الفضل ليست من موانع الخطأ والزلل مطلقاً ، فإن الله سبحانه لم يعصم أحداً من الناس –غير الأنبياء – عن ذلك ، وقد يكون العالم مشتهراً بين الخاصة والعامة بالعلم والفضل وله لسان صدقٍ في الأمة ومع ذلك تقع منه الزلات والهفوات والتي قد يكون بعضها عظيماً فلا يتبع فيما زل فيه ، بل يجب التنبيه على ذلك سواء كان المنبه فاضلاً أو مفضولاً لأن مراد الجميع الحق ، ولهذا الأمر كثر التحذير من زلات العلماء في كلام السلف ، لأن العلم مظنة الاتّباع ، ومن ذلك قول عمر :([illegible]) وقول ابن عباس : ([illegible]) وقول أبي الدرداء : ([illegible]) .[1]

[illegible]:

[illegible] : [illegible] (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) ، وفي[illegible]مثل هؤلاء يقول عبد الله بن مسعود :([illegible])[2].

[illegible] : [illegible] (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة)) ، وفي النسائي من حديث قُتيلة بنت صيفى رضي الله عنها(أن يهودياً جاء إلى النبي [illegible]

---

[1] انظر (جامع بيان العلم وفضله) 2/133ومابعدها.
[2] رواه ابن عبد البر في الجامع 2/139.

[illegible]

[1] (الاعتصام)1/277.

[2] (الاعتصام)1/367.

[3] وهي في مقابل البدعة الإضافية – على تقسيم الشاطبي- والإضافية هي التي يكون أصلها مشروعاً دون وصفها كالأذكار الجماعية فإن أصل الذكر مشروع دون وصفه هذا بكونه جماعياً،وأما الحقيقية فهي غير المشروعة أصلاً ووصفاً.

[1] **(الاعتصام)** 1/63.
[2] هكذا في الأصل ولعل الصواب (أو).
[3] **(الاعتصام)** 1/65.
[4] **(الموافقات)** 3/208-216.

الباب الأول

"مخالفات الشاطبي رحمه الله تعالى في التوحيد"

وتحته فصلان :

الفصل الأول : مخالفته في توحيد الربوبية :

الفصل الثاني: مخالفاته في توحيد الأسماء والصفات :

الفصل الأول
"مخالفته في توحيد الربوبية"

ذهب أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى إلى ما ذهب إليه المبتدعة في إثبات الصانع وإثبات حدوث العالم باتباع طريقة الأعراض وهي طريقة جهمية معتزلية مبتدعة ، فقد نقل الشاطبي عن أبي بكرٍ الطرطوشي رحمه الله تعالى –كلاماً طويلاً – وفيه قوله [1]:(**لا طريق إلى معرفة حدوث العالم وإثبات الصانع إلا بثبوت الأعراض**)اهـ ثم قال الشاطبي مقرّراً لجميع كلامه:(**وهو حسن من التقرير**)اهـ .

وهذه الطريقة هي طريقة الجهمية والمعتزلة في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع ، وأول من قال بها الجهم بن صفوان مقدم الجهمية وأبو الهذيل العلاف مقدم المعتزلة[2] وقد التزموا من أجلها لوازم أفسدوا بها الدين ،وأحدثوا البدع ، وحرفوا النصوص ، وخالفوا المنقول والمعقول ، وملخص طريقتهم هذه –كما ذكروها في كتبهم الكلامية[3]- أنهم قالوا :إن معرفة صدق الرسول متوقفة على معرفة المرسِل ، ومعرفة المرسِل متوقفة على معرفة قِدَمه ، و قدمه متوقف على معرفة حدوث العالم ، ومعرفة حدوث العالم متوقف على هذه الطريقة[4].

وهي مبنية على أربع مقدمات:

المقدمة الأولى:إثبات الأعراض.[5]

والمقدمة الثانية:إثبات حدوث هذه الأعراض.

والمقدمة الثالثة:بيان امتناع خلو الأجسام عن هذه الأعراض.

والمقدمة الرابعة:بيان أن ما لا يخلو عن هذه الأعراض فهو حادث ، وأن ما لا يخلو من جنس الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها ، وكل حادث فلا بد له من محدث.

---

[1] **(الاعتصام)** 2/ 723 .

[2] انظر (النبوات) لشيخ الإسلام ص 135،و(منهاج السنة)1/157.

[3] انظر في ذلك (التمهيد) ص 38،و(الإنصاف) وكلاهما للباقلاني ص 15 وما بعدها ، (شرح الأصول الخمسة) لعبد الجبار المعتزلي ص 92 وما بعدها ، (الإرشاد) للجويني ص 39 وما بعدها ، (نهاية الأقدام) للشهرستاني ص 11 وما بعدها ، (الأربعين)للرازي 1/19وما بعدها.

[4] قد يجعلها بعضهم طريقة الأعراض ، وقد يجعلها آخرون طريقة الحوادث ، أو غيرها ، لكنها كلها تتفق في الأصول واللوازم.

[5] ذكر عبدالجبار في (شرح الأصول الخمسة)ص 92 أن الأعراض منها المدركات وهي سبعة أنواع:الألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة والآلام والأصوات ، وعرّفه الرازي في (الأربعين)ص 20 بأنه كل ماكان حالاً بالمتحيز ،وجعل من أنواعه الأكوان وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق –وأكثرهم على قول الرازي-، وعرفه الباقلاني في (الإنصاف)ص 15بأنه هو الذي يعرض للجوهر ولا يصح بقاؤه وقتين .

وهذه الطريقة فاسدة عقلاً ، ومحرمة شرعاً ، وهي من أعظم أصول المتكلمين الذين ذمهم السلف والأئمة[1]، بل إن الأشعري نفسه حرمها وذكر أنه لا يحتج بها إلا أهل البدع والمنحرفين[2] ، بل إنه قال:(وإنما صار من أثبت إحداث العالم والمحدث له من الفلاسفة إلى الاستدلال بالأعراض والجواهر لدفعهم الرسل و إنكارهم لجواز مجيئهم)[3] ، وفساد هذه الطريقة من وجوه:

الوجه الأول:أن هذه الطريقة لم ترد في الكتاب ولا في السنة ولا ذكرها الصحابة ولا السلف، بل هي متلقاة عن أفراخ الفلاسفة والجهمية.

الوجه الثاني: أنهم أرادوا إثبات حدوث الأعراض والحوادث والأجسام بطرقٍ عقليةٍ سقيمةٍ ، و حدوثها لا يحتاج إلى دليلٍ أصلاً فإننا نرى بأعيننا حدوث هذه الأشياء وزوالها فلا يحتاج الأمر إلى استدلال ، بل هو كمن أراد أن يستدل على أن الشمس مضيئة!!، والموجود في القرآن هو الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المخلوقات على وجود الله سبحانه ، وليس فيه استدلال على حدوثها لأن هذا أمر مسلّم ، وفرقٌ بين الاستدلال بحدوثه والاستدلال على حدوثه ، لأن نفس حدوث الحيوان وغيره معلومٌ بالحس والضرورة ، فلا يحتاج الأمر إلى أن يستدل بمقارنة الأعراض أو الحوادث له على أنه حادث كما ذهب إليه هؤلاء[4].

الوجه الثالث:أنهم جعلوا إثبات العالم وإثبات الصانع غير ممكن إلا باتباع هذه الطريقة السقيمة ، فكانوا كما قال شيخ الإسلام[5]:(فكان مثل هؤلاء مثل من عمد إلى أمراء المسلمين وجندهم الشجعان الذين يدفعون العدو ويقاتلونهم ، فقطعهم ومنعهم الرزق الذي به يجاهدون، وتركوا واحداً ، ظناً أنه يكفي في قتال العدو وهو أضعف الجماعة وأعجزهم ، ثم إنهم مع هذا قطعوا رزقه الذي به يستعين فلم يبق بازاء العدو أحد)اهـ ، وذلك لأن إثبات الصانع ممكن بطرقٍ كثيرةٍ ، كالاستدلال بحدوث الإنسان أو غيره من المحدثات على وجود المحدِث ، فإنه يعلم بالحس والضرورة حدوث الإنسان وغيره ، ويعلم بالضرورة أن كل حادث فلا بد له من محدِث .[6]

---

[1] انظر في تفصيل نقضها عامة كتب شيخ الإسلام ومنها:(الفتاوى)3/303-540،5/305-546،(الدرء) 1/301،247، 7/219،98،3/97،302،224،177،99/2ومابعدها و 141ومابعدها، (المنهاج)2/258،1/303، (النبوات)39ـ 136،135،65، (الفتاوى الكبرى)6/644وما بعدها ، (الاستقامة)1/123.

[2] انظر (رسالة الثغر) ص 52،وهي مطبوعة بعنوان (أصول أهل السنة والجماعة).

[3] (رسالة الثغر) ص 55.

[4] انظر (درء التعارض)7/219،(النبوات)ص 48.

[5] (درء التعارض)3/97-99.

[6] انظر (الدرء)7/219،3/98،(الجواب الصحيح)3/287، وانظر (إيثار الحق على الخلق) ص 42-51.

الوجه الرابع:أن مسألة إثبات وجود الله سبحانه لا ينازع فيها إلا شواذ من الناس ، فإن معرفته فطرية لا تحتاج إلى دليل ، لهذا تجد الرسل صلوات الله عليهم إنما يدعون الناس إلى توحيد العبادة لما استقر في فطر الناس من معرفة الصانع ،وهؤلاء المتكلمون قد ملئوا كتبهم الكلامية بمحاولة إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع ، ومع كثرة الأدلة على هذه المسألة فقد استدلوا بدليلٍ باطلٍ وزعموا أنه الدليل الوحيد!!.

الوجه الخامس: أنهم التزموا لأجل هذا الدليل لوازم فاسدة ، فإنهم لما استدلوا بالأعراض على الحدوث ، التزم الجهم بن صفوان لأجل هذا الدليل نفي الأسماء والصفات لأنها أعراض بزعمه ، والتزم أيضاً القول بفناء الجنة والنار لامتناع دوام الحوادث في دليلهم هذا ، والتزم أبو الهذيل العلاف لأجلها انقطاع حركات أهل الجنة والنار ، والتزم المعتزلة نفي الصفات لأنها أعراض ، والتزم الكلاّبية ومن تبعهم من الأشعرية ومن تأثر بهم نفي الصفات الفعلية كالكلام والنزول والمجيء ونحوها لأنها حوادث بزعمهم وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، والتزموا كلهم مع الكرّامية وغيرهم تعطيل الله سبحانه وتعالى عن الفعل في الأزل لامتناع حوادث لا أول لها ولو قالوا بأن الله قادرٌ على الفعل في الأزل للزم منه قدم العالم[1] ، وغيرها من اللوازم التي أفسدوا بها الدين ونشروا لأجلها البدع ولبّسوا بها على المسلمين .

الوجه السادس:أن هذا الدليل يدل على نقيض مقصودهم ، فإنهم استدلوا في مقدمتهم الرابعة في دليلهم هذا على أن كل حادث فلا بد له من محدث لأن كل حادث فلابد له من سبب، ثم إنهم عطلوا الله سبحانه عن الفعل في الأزل لامتناع حوادث لا أول لها، وقالوا بحدوث هذا العالم من غير تجدد سبب حادث لأنهم ينفون أن يقوم بذات الله الصفات الفعلية لأنها حوادث بزعمهم ، فقد أجازوا الحدوث بلا سبب وهذا ينقض أصلهم ، لهذا استطال عليهم الفلاسفة وألزموهم بالقول بقدم العالم ، لأنهم –أي الفلاسفة-قالوا إنه يمتنع حدوث الحوادث بلا سبب حادث ويمتنع تقدير ذاتٍ معطلةٍ عن الفعل ثم فعلت من غير حدوث سبب ، ولم يستطع المتكلمون أن يجيبوا لفساد أصلهم، والصحيح في ذلك التفريق بين عين الحوادث وجنس الحوادث ، فإن كل حادثٍ معينٍ له أول وهو مسبوق بالعدم كما هو مشاهد ، أما جنس الحوادث فإنها لا أول لها لأن الله سبحانه لم يزل فعالاً غير معطلٍ عـن الفعل كما يزعم المبتدعة ، وهذا لا يدل على قدم شئ من

---

[1] انظر (الفتاوى)3/303ومابعدها ،وانظر كتب شيخ الإسلام التي أشرت إليها أول الفصل.

الحوادث بعينه كما تزعم الفلاسفة ، بل يدل على تجدد الحوادث حادثاً بعد حادث .[1]

واعلم أن دليلهم هذا هو من أصولهم الكبار والتي بنوا عليها اعتقاداتهم وضللوا من خالفهم فيها ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:(أما قولكم إن هذه الطريق هي الأصل في معرفة دين الإسلام ونبوة الرسول صلى الله عليه وسلم فهذا مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام ، فإنه من المعلوم لكل من علم حال الرسول ﷺ [illegible] .[2]

[1] انظر تفصيل هذا الكلام في :(المنهاج)1/148-420 ،(الدرء)1/301-342،2-406.399.

[2] (الفتاوى) 5/543-545، وانظر (النبوات) ص 44.

الفصل الثاني
"مخالفاته في توحيد الأسماء والصفات"

تمهيد:

تعددت مخالفات الشاطبي رحمه الله تعالى في هذا التوحيد تبعاً لمخالفات الأشاعرة ، فإنه إنما ينقل الاعتقادات من كتبهم الكلامية، فكان إذا أراد عرض معتقد الصحابة والسلف في الصفات عرضها بما يتوافق مع عقيدة المفوّضة – وهو نفس فهم الأشاعرة لمعتقد السلف - ، ويبني أحكامه في الصفات تبعاً لألفاظٍ مجملة ، وإذا تكلم عن بعض الصفات أوّلها كتأويلات الأشاعرة والمبتدعة ، وإذا تعرض للخلاف بين المذهبين – يعني مذهب السلف ومذهب الخلف في الصفات – هوّن الخلاف بينهم وجعله شبيهاً بالخلافات الواقعة في الفروع ، ولكثرة مخالفاته هذه فقد رأيت أن أقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول : في عقيدة التفويض :

المبحث الثاني : اتباعه للألفاظ المجملة :

المبحث الثالث : في تأويلاته لبعض الصفات :

المبحث الرابع : في تهوينه الخلاف بين مذهب السلف ومذهب الخلف :

وفيما يلي ذكر هذه المباحث ومنا قشتها على وجه التفصيل :

المبحث الأول
"في عقيدة التفويض"

يظهر جلياً واضحاً من كلام الشاطبي رحمه الله تعالى عند تعرضه لمذهب السلف في نصوص الصفات ومدحه له وحثه على اتباعه أنه إنما يقصد به مذهب التفويض – تفويض المعنى والكيفية – أو مذهب (التجهيل للرسول [illegible])

[illegible]

[illegible][1] [illegible]

[illegible] :

[illegible] (2/[illegible]):([illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] (2/[illegible]):([illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] (2/[illegible]):([illegible]

[illegible]

[illegible] (2/[illegible]):([illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]:(**والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) يعني الواضح المحكم ، والمتشابه المجمل، إذ لا يلزمه العلم به ، ولو للزم العلم به لجعل طريقاً إلى معرفته ، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق** –ثم مثّل على ذلك بالصفات-)اهـ.

5-وقال في **(الاعتصام)** 2/850:(**فالحاصل من مجموع ما تقدم أن الصحابة ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاء من السنن بآرائهم علموا معناه أو جهلوه** –إلى أن قال – **وقال الأوزاعي: كان مكحول و الزهري يقولان : أمروا هذه الأحاديث كما جاءت ولا تتناظروا فيها، ومثله عن مالك و الأوزاعي وسفيان بن سعيد** –هو الثوري- **وسفيان بن عيينة ومعمر بن راشد في الأحاديث في الصفات أنهم كلهم قالوا: أمروها كما جاءت ، نحو حديث النزول ، وخلق آدم على صورته، وشبههما ، وحديث مالك في السؤال عن الاستواء المشهور ، وجميع ما قالوه مستمد**

[1] قسم الشاطبي رحمه الله تعالى المتشابه إلى قسمين:
متشابه حقيقي : وقال فيه : إنه لم يُجعل لنا سبيل إلى فهم معناه ولانصب – أي الشارع-دليل على المراد منه ، فإذا نظر المجتهد في أصول الشريعة وتقصاها وجمع أطرافها لم يجد فيها ما يحكم له معناه ولا ما يدل على مقصوده ومغزاه .
ومتشابه إضافي : وهو الذي حصل بيانه في الشريعة ولكن الناظر قصّر في الاجتهاد فكان التشابه هنا بالنسبة لنظر المجتهد لا إلى وضع الشريعة . انظر **(الموافقات)** 3/315وما بعدها.

من معنى قوله تعالى :(فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة..الآية ، ثم قال: (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) فإنها صريحة في المعنى الذي قررناه ، فإن كل ما لم يجر على المعنى المعتاد في الفهم متشابه ، فالوقوف عنه هو الأحرى بما كان عليه الصحابة المتبعون لرسول الله ﷺ).

[illegible]

[illegible]

[illegible][1]

[illegible][2].

[illegible]

(الرحمن على العرش استوى) ، وفي الحديث (ينزل ربنا إلى سماء الدنيا) وأشباه ذلك هذا معنى لا يتعلق به تكليف)اهـ.

9-وقال في **(الموافقات)** 3/318،319-في التشابه-:

(**وأما مسائل الخلاف وإن كثرت فليست من المتشابهات بإطلاق ، بل فيها ما هو منها وهو نادر كالخلاف الواقع فيما أمسك عنه السلف فلم يتكلموا فيه بغير التسليم والإيمان بغيبه المحجوب أمره عن العباد كمسائل الاستواء والنزول والضحك واليد والقدم والوجه وأشباه ذلك ، وحين سلك الأولون فيها مسلك التسليم وترك الخوض في معانيها على أن ذلك هو الحكم عندهم فيها وهو ظاهر القرآن لأن الكلام فيما لا يحاط به جهل ، ولا تكليف يتعلق بمعناها**)اهـ.

10-وقال في **(الموافقات)** 5/143:(**والتشابه في القرآن لا يختص بما نص عليه العلماء من الأمور الإلهية الموهمة للتشبيه**...)اهـ.

---

[1] سبق بيان معنى المتشابه الإضافي والحقيقي في حاشية(1) ص 16.

[2] وهو يعني بهذا نصوص الصفات كما يظهر واضحاً من سياق كلامه كله فراجعه هناك.

قلت: والكلام على هذه النصوص من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول: أن ما ذكره من كون نصوص الصفات من المتشابه الحقيقي الذي لايفهم منه شئ ولا يعقل له معنى وأن الصحابة والسلف كانوا لا يخوضون في معانيها وهم جاهلون بهذه المعاني هي عقيدة المفوّضة وهي عقيدة الأشاعرة إذا أحالوا لمذهب السلف ، وهو المراد بقولهم (مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم) فمقصودهم بمذهب السلف هنا هو نفس ما ذهب إليه الشاطبي وهو الإيمان بهذه النصوص مع الجهل بمعانيها وجعل نصوص الصفات بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يعقل ، ونصوص الأشاعرة في هذا كثيرة ، فمن ذلك ما ذكره الرازي في كتابه (أساس التقديس)[1]حيث عقد فصولاً في آخر كتابه هذا مقرراً فيه لعقيدة السلف فقال[2]:(الفصل الرابع في تقرير مذهب السلف ، حاصل هذا المذهب أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها أن مراد الله منها شئ غير ظواهرها ، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها) ، وقال الغزالي[3]:(وقد يطلق –أي المتشابه- على ما ورد في صفات الله مما يوهم ظاهره الجهة والتشبيه ويحتاج إلى تأويله)[4].

الوجه الثاني: أن هذا المذهب من أفسد المذاهب وأبعدها عن مذهب السلف ، إذ فيه تجهيل لخير الأمة وأنهم كانوا يقرأون ما لا يفهمون معناه ، بل إن فيه رمي للرسول [illegible] أن يخاطب أمته بما لا يفهمون معناه !! [illegible] أن يحثهم على تدبر ما لا يفهمون معناه !! [illegible]:(أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا) وقال تعالى:(أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوبٍ أقفالها) وقال تعالى:(كتابٌ أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وقال تعالى :(أفلم يدّبروا القول) وغيرها ، فيلزم من كلامهم أنه أمرنا بتدبر القرآن ثم جعل أعظم أصول الدين وهو معرفة الله سبحانه بصفات الكمال طلاسم لا نعقل منها شيئاً بمنزلة أصوات البهائم ورطانة الأعاجم ونحوها وكفى بهذا دليلاً على إبطال هذا المذهب ، وقد كان السلف

---

[1] وقد نقضه شيخ الإسلام في كتابٍ ضخم طُبِع بعضه وفيه خروم وسقط بعنوان (بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية).

[2] (أساس التقديس) ص 336.

[3] (المستصفى)1/203.

[4] وانظر –مثلاً- كلام الشهرستاني في (الملل والنحل)ص 104،105،وكلام السيوطي في (الإتقان)2/10.

يقرأون القرآن ويعقلون هذه المعاني كما قال أبو عبدالرحمن السلمي قال: (حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ

[illegible]

فنتج من هذين الأصلين استجهال السابقين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأنهم كانوا يقرأون (الرحمن على العرش استوى) و (بل يداه مبسوطتان) ويروون (ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا) و لا يعرفون معنى ذلك و لا ما أريد به ، ولازم قولهم أن الرسول ﷺ [illegible]

[illegible]

---

[1] (الفتاوى)5/34.

[2] (الصواعق المرسلة) 2/422.

[1] وانظر (العلم الشامخ) للمقبلي ص 395.
[2] انظر (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) للصابوني ص 49، (الشريعة) للآجري 3/1146.
[3] انظر (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي 3/398، (عقيدة السلف) للصابوني ص 16.
[4] (رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد) ص 22،23.
[5] نقله عنه شيخ الإسلام في (الفتاوى)4/175-185.
[6] يعني به –رحمه الله تعالى- العلم بالكيفية كما يظهر من سياق كلامه.

[1] (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) للصابوني ص 42.
[2] (الفتاوى) 5/365.
[3] (مختصر العلو) ص 141.

المبحث الثاني
"اتباعه للألفاظ المجملة"

يذكر الشاطبي رحمه الله تعالى عند كلامه على نصوص الصفات ألفاظاً مجملة ثم يبني عليها أحكاماً تتفق مع بدع الأشعرية ، وأكثر هذه الألفاظ ذكراً عنده لفظ (الظاهر) ولفظ (التشبيه)[1] ، وإليك نصوصه في هذا :

1-قال في **(الموافقات)** 4/223:(**كما زعم أهل التشبيه في صفة الباري حين أخذوا بظاهر قوله تعالى: (تجري بأعيننا)(مما عملت أيدينا)(وهو السميع البصير) (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة) وحكموا مقتضاه بالقياس على المخلوقين فأسرفوا ما شاءوا**).

2-وقال في **(الموافقات)** 4/10-تحت قاعدة إذا ثبتت قاعدة عامة أو مطلقة فلا تؤثر فيها معارضة قضايا الأعيان-:(**كما إذا ثبت لنا أصل التنزيه كلياً عاماً ثم ورد موضع ظاهره التشبيه في أمرٍ خاصٍ يمكن أن يراد به خلاف ظاهره على ما أعطته قاعدة التنزيه فمثل هذا لا يؤثر في صحة الكلية الثابتة**)اهـ.

3-وقال في **(الموافقات)** 5/216- تحت مسألة من الخلاف ما يكون ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك،وذكر من أسبابه-:(**التاسع:أن يقع الخلاف في التأويل وصرف الظاهر عن مقتضاه إلى ما دل عليه الدليل الخارجي ، فإن مقصود كل متأول الصرف عن ظاهر اللفظ إلى وجهٍ يتلاقى مع الدليل الموجب للتأويل ، وجميع التأويلات في ذلك سواء ، فلا خلاف في المعنى المراد ، وكثيراً ما يقع هذا في الظواهر الموهمة للتشبيه**)اهـ.

4- وقال في **(الاعتصام)** 1/306:(**إن المشابه للمخلوق في وجهٍ ما مخلوق مثله**)اهـ.

5- وسبق ذكر قوله – في المبحث السابق – (**كظهور تشبيه**)[2] و(**الموهمة للتشبيه**)[3] وغيرها.

قلت: والكلام على هذا من وجهين :

الوجه الأول :وهو في الكلام عن لفظ (الظاهر) ، فإنه لفظٌ مجمل إذ قد يراد به المعنى الظاهر المعروف من الصفة – على ما يليق بالله عز وجل - ، وقد يراد به الظاهر المشاهد من صفات المخلوقين ، فهذا اللفظ يحتمل المعنيين ، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون المعنى الثاني ظاهراً ولا يرتضون أن يكون النصوص كفراً وباطلاً ، والله سبحانه أعلم وأحكم من أن

---

[1] هناك أيضاً لفظ (الجهة) و هو مذكور في المبحث الثالث عند الكلام على صفة العلو.

[2] **(الاعتصام)**2/736،1/305.

[3] **(الموافقات)** 3/325،5/143.

يجعل كلامه لا يظهر منه إلا ماهو كفرٌ و ضلال ، وأما المعنى الأول فهو الحق ، و الشاطبي إن كان يريد المعنى الأول فهو حق ولا يوهم تشبيهاً لأنه يثبت معناه على ما يليق به سبحانه ، وإن كان يريد الثاني فهو باطل ولا يقتضي إثبات الصفات ذلك ، بل يلزمه أن ينفي جميع الصفات بل والأسماء أيضاً لأن ظواهرها واحدة ،فإن قد كان نفى بعض الصفات لأن ظواهرها موهمة للتشبيه فلينف الباقي لأنها من بابةٍ واحدة ، وإن ادعى أن ما أثبته من صفات على ما يليق بالله ولا تقتضي تشبيهاً فكذلك باقي الصفات، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[1]: (وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها والظاهر هو المراد في الجميع فإن الله تعالى لما أخبر أنه بكل شئ عليم ، وأنه على كل شئ قدير ، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وأن ظاهر ذلك مراد ، كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا وقدرته كقدرتنا ، وكذلك لما اتفقوا أنه حي حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة ، لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير ، كذلك إذا قالوا في قوله:(يحبهم ويحبونه)(رضي الله عنهم ورضوا عنه) وقوله(ثم استوى على العرش) إنه على ظاهره لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق ولا حباً كحبه ولا رضا كرضاه ، فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شيئاً من ظاهر ذلك مراداً ، وإن كان يعتقد أن ظاهرها هو ما يليق بالخالق ويختص به لم يكن له نفي هذا الظاهر ، ونفي أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفي ، وليس في العقل و لا في السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفى به سائر الصفات فيكون الكلام في الجميع واحداً)اهـ.

وقال الشنقيطي رحمه الله تعالى [2]-بعد كلامٍ طويلٍ- :(وبما ذكرنا يتبين أن من أعظم أسباب الضلال ادعاء أن ظواهر الكتاب والسنة دالة على معانٍ قبيحةٍ غير لائقة ، والواقع في نفس الأمر بعدها وبراءتها من ذلك ، وسبب تلك الدعوى الشنيعة على ظواهر الكتاب وسنة رسوله [illegible]

[1] (التدمرية)ص 76-77،وانظر كلاماً جميلاً في هذا الباب في (إيثار الحق على الخلق) ص 138.

[2] (أضواء البيان)7/443.

وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) لم يبين حرفاً واحداً من ذلك مع إجماع من يعتد به من العلماء على أنه

[1] (أضواء البيان)2/319.

[2] وقد بلغ الأمر بالمبتدعة ما هو أعظم من ذلك ، حيث قال الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين:(الأخذ بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) – تعالى الله عما يقول علواً كبيراً- وقد رد عليه أحمد بن حجر آل بوطامي في كتاب(تنزيه السنة والقرآن من أن يكونا من أصول الضلال والكفران).

[3] انظر (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي 3/532.

[1] (التدمرية) ص 97.
[2] (التدمرية) ص 42.
[3] ولهذا الأمر ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في مناظرة الواسطية (الفتاوى) 3/166أنه ذكر في (الواسطية) نفي التمثيل ولم يذكر نفي التشبيه ، لأن نفي التمثيل هو الوارد في النصوص دون نفي التشبيه ، ولأن التشبيه قد يعنى بنفيه معنى صحيح ، وقد يعنى به معنى فاسد .

المبحث الثالث
"في تأويلاته لبعض الصفات"

وقـع الشاطبي رحمه الله تعالى في تحـريـفات لبعض الصفات ، وذلك لأنه يستقي معتقده –كما سبق بيانه-من كتب الأشاعرة وأهل الكلام ويحيل عليها في مواضع كثيرة[1] ، وفي هذا المبحث سوف أذكر الصفات التي حرفها عن موضعها وهي كما يلي :

أولاً: صفة العلو:

1-قال في **(الاعتصام)** 1/305-بعد كلام-:(**ومثاله في ملة الإسلام مذاهب الظاهرية[2] في إثبات الجوارح للرب – المنزه عن النقائص – من العين ، واليد ، والرجل ، والوجه ، والمحسوسات ، والجهة ، وغير ذلك من الثابت للمحدثات**)[3].

2- وقال في **(الاعتصام)** 2/707:(**لا يشك في أن البدع يصح أن يكون منها ما هو كفر كاتخاذ الأصنام لتقربهم إلى الله زلفى ، ومنها ما ليس بكفر كالقول بالجهة عند جماعة**).

3-وقـال في **(الموافقات)** 4/154- تحت مسألة مالا بد من معرفته لمن أراد علم القرآن- : (**ومن ذلك معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التنزيل ، وإن لم يكن ثم سبب خاص لا بد لمن أراد الخوض في علوم القرآن منه ، وإلا وقع في الشُبه والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة** – ثم ذكر أمثلةً على ذلك ومنها قوله-:

والثالث: قوله تعالى(يخافون ربهم من فوقهم) (ءأمنتم من في السماء) وأشباه ذلك ، إنما جرى على معتادهم في اتخاذ الآلهة في الأرض وإن كانوا مقرين بإلهية الواحد الحق ، فجاءت الآيات بتعيين الفوق وتخصيصه تنبيهاً على نفي ما ادعوه في الأرض ، فلا يكون فيه دليل على إثبات جهة البتة).

والكلام على هذا من وجوه:

الوجه الأول : أن مذهب الشاطبي – كما يتبين من مجموع النصوص السابقة- يدل على نفيه للعلو ، ونفي العلو إنما ذهب إليه متأخرو الأشاعرة بعد أن غلب عليهم التجهم والاعتزال، وإلا

---

[1] انظر مثلاً **(الموافقات)** 1/27،40،2/9،4/13.

[2] سبق الكلام على لفظ (الظاهر) في ص 21.

[3] الشاهد هنا هو كلامه في الجهة ، أما الصفات الأخرى فهي مذكورة في ص 49 .

فالأشعري نفسه كان يثبت صفة العلو[1] ، و الباقلاني شيخ الأشاعرة كان يثبتها أيضاً[2]، وابن كلاب الذي اقتفى الأشعري ومتقدمو الأشاعرة أثره كان يثبتها أيضاً[3] ، بل إن الجهمية الأوائل والمعتزلة الذين امتحنوا الأئمة بخلق القرآن كانوا لا يجرءون على التصريح بهذه العقيدة وإنما يلمحون إليها،كما قال حماد بن زيد و عباد بن العوام ووهب بن جرير وأبو بكر بن عياش وغيرهم رحمهم الله تعالى : (إنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء شئ [4]) .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[5] -مخاطباً الأشاعرة-:

(ووافقتم المعتزلة على نفيهم وتعطيلهم الذي ما كانوا يجترئون على إظهاره في زمن السلف والأئمة وهو قولهم إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، وأنه ليس فوق السماوات رب ، ولا على العرش إله ، فإن هذه البدعة الشنعاء والمقالة التي هي شر من كثير من اليهود والنصارى[6] لم يكن يظهرها أحد من المعتزلة للعامة ولا يدعو عموم الناس إليها ، وإنما كان السلف يستدلون على أنهم يبطنون ذلك بما يظهرونه من مقالاتهم)اهـ.

وقال ابن رشد الفيلسوف في كتابه (مناهج الأدلة) :(القول في الجهة : وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله ، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة)[7]اهـ.

الوجه الثاني : أن في الكتاب والسنة من الأدلة على إثبات العلو لله سبحانه وتعالى ما يفوق الألف دليل[8] ، فآيات الفوقية والاستواء والصعود والعروج إليه وأنه في السماء وأنه العلي والأعلى وغيرها ، وأحاديث المعراج والعرش والنزول والرؤية ورفع اليدين والإشارة بالإصبع وأنه في السماء وغيرها كلها تدل على العلو[9] ، فكل هذه النصوص والأدلة – مع أدلة العقل والفطرة – تفيد العلم القاطع الضروري حتى على أصول المبتدعة الذين يجحدون إفادة خبر الآحاد المحتف بالقرائن للعلم ، وقد قال

---

[1] انظر(الإبانة عن أصول الديانة) ص 69، (المقالات) ص 290 ،(رسالة الثغر) ص 71 وكلها للأشعري.

[2] انظر (الإنصاف) للباقلاني ص 22.

[3] انظر (درء التعارض) 6/193-194.

[4] انظر (السنة) لعبد الله بن أحمد 1/117-127،118،و(السنة)للخلال 123،113،5/91، (اجتماع الجيوش)ص 137.

[5] (الفتاوى الكبرى)6/630.

[6] هكذا في الكبرى ، ولعله (شر من كثير من كلام اليهود والنصارى).

[7] عن (الصواعق المرسلة)2/404.

[8] انظر(الفتاوى)5/226 ،(الجواب الصحيح)3/86 ، (مختصر الصواعق) ص 205 ، (شرح العقيدة الطحاوية) ص 380.

[9] وقد صُنف في هذه المسألة مصنفات مثل (إثبات صفة العلو)لأبي محمد بن قدامة المقدسي ، و(اجتماع الجيوش الإسلامية) لابن القيم، و(العلو للعلي الغفار) للحافظ الذهبي رحم الله الجميع.

الشاطبي نفسه[1] -عن اجتماع الأدلة وإفادتها للقطع-:(**وإنما الأدلة المعتبرة هنا المستقرأة من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع ، فإن للاجتماع ما ليس للافتراق، ولأجله أفاد التواتر القطع**) .

وإذا جاز تأويل هذه النصوص على خلاف ظاهرها – كما ذهب إليه الشاطبي – لم يعد هناك ثقة بالأدلة الشرعية ، وهذا ما جعل الباطنية يتأولون نصوص الأحكام كالصلوات والزكاة والصيام والحج وغيرها ويحتجون على هؤلاء بتأويلاتهم لنصوص الصفات ، وهو ما جعل الفلاسفة يتأولون نصوص المعاد والجنة والنار ويحتجون على هؤلاء بتأويلاتهم لنصوص الصفات ، كما قال ابن رشد الحفيد – وهو من كبار الفلاسفة الباطنية-حين ذكر نصوص إثبات العلو في كتابه (مناهج الأدلة):(إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً ، وإن قيل فيها إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابهاً ، لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء وأن منه تنزل الملائكة...وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء كما اتفقت جميع الشرائع في ذلك)[2] .

وقد ألف ابن سينا (الرسالة الأضحوية) في إنكار المعاد وتأويل النصوص الواردة في ذلك، واحتج على صحة ما ذهب إليه بما ذهب إليه هؤلاء في نفيهم للصفات وتأويلاتهم لنصوصها، فقال: (فظاهر من هذا كله أن الشرائع واردة بخطاب الجمهور بما يفهمون مقرباً ما لا يفهمون إلى أوهامهم بالتمثيل والتشبيه ولو كان غير ذلك لما أغنت الشرائع البتة فكيف يكون ظاهر الشرائع حجة في هذا الباب؟!-يعني أمور المعاد-)[3] .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[4] :(إن العلم بدلالة النصوص على العلو والصفات أمر ضروري فالقدح فيه من جنس القدح فيما دل عليه القرآن من خلق السماوات والأرض ، ومن نعيم الجنة والنار ، ولا ريب أن دلالة القرآن على ذلك أعظم من دلالته على الميزان والشفاعة والحوض وفتنة القبر ومسألة منكر ونكير ، وأعظم دلالة على أن محمداً خاتم الأنبياء وأنه أفضل الخلق وأن الأنبياء أفضل من غيرهم وأن السابقين الأولين من أهل الجنة ، وأعظم دلالة من تنزيه الله عن البخل والكذب والظلم ونحو ذلك من النقائص).

---

[1] **(الموافقات)** 1/28.
[2] عن (الصواعق المرسلة)2/404.
[3] عن (درء التعارض) 5/17.
[4] (درء التعارض)7/127.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى [1]:(وكذلك سطا على تأويل المعاد قوم وقالوا: فعلنا فيها كفعل المتكلمين في آيات الصفات ، بل نحن أعذر ، فإن اشتمال الكتب الإلهية على الصفات والعلو وقيام الأفعال أعظم من نصوص المعاد للأبدان بكثير ، فإذا ساغ لكم تأويلها ، فكيف يحرم علينا نحن تأويل آيات المعاد؟ .

وكذلك سطا قوم آخرون على تأويل آيات الأمر والنهي وقالوا: فعلنا فيها كفعل أولئك في آيات الصفات مع كثرتها وتنوعها ، وآيات الأحكام لا تبلغ زيادة على خمسمائة آية)اهـ.

لذا اشتد إنكار السلف لما ظهرت مقولة إنكار العلو ، فقد روى الحاكم في (معرفة علوم الحديث)[2]قال : سمعت محمد بن صالح بن هانئ يقول سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول:(من لم يقر بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته فهو كافر به ، يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه وألقي على بعض المزابل حيث لا يتأذى المسلمون والمعاهدون بنتن جيفته ، وكان ماله فيئاً لا يرثه أحد من المسلمين إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال [illegible])[3][illegible].

[illegible] : [illegible] ([illegible]) [illegible]

[illegible] [4] [illegible] .

[illegible]: [illegible] ([illegible]) [illegible]

[illegible]

---

[1] (مدارج السالكين)3/353،وانظر كلاماً لابن الوزير في إلزام الباطنية لمن تأول الصفات (إيثار الحق على الخلق)ص 136.

[2] ص 84.

[3] صحح شيخ الإسلام رحمه الله قول ابن خزيمة هذا في (الفتاوى)5/52.

[4] انظر التفصيل في مسألة الألفاظ المجملة في (التدمرية)ص 65-68،(الفتاوى) 5/302-305 ،(الدرء) 5/55-59 ، (المنهاج)2/321ومابعدها ، (مختصر الصواعق) ص 139،(شرح العقيدة الطحاوية)ص 266 .

[1] رواه الترمذي وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني والطبراني في الكبير من هذا الطريق وشبيب فيه ضعف وسماع الحسن من عمران فيه كلام أيضاً ،ورواه ابن خزيمة في التوحيد والبيهقي في الأسماء والصفات وابن قدامة في إثبات صفة العلو من طريقٍ آخر ضعيف أيضاً، وأصل الحديث صحيح رواه أحمد وابن حبان وغيرهما من طريق ربعي بن حراش عن عمران والله تعالى أعلم.

[2] (رد الدارمي على المريسي) ص 24.

[3] (اجتماع الجيوش الإسلامية) ص 322.

[4] في الأصل (عليٌ) وهو خطأ نحوي لوجوب نصبه ، وخطأ عروضي لانكسار البيت معه.

[5] (الرد على من أنكر الحرف والصوت) للسجزي ص 130.

[6] (اجتماع الجيوش الإسلامية) ص 218، (إثبات صفة العلو) لابن قدامة ص 147.

[illegible]

1 (رد الدارمي على المريسي) ص 25.

2 (الفتاوى) 4/45، وانظر (درء التعارض) 6/209.

3 انظر (الفتاوى) 4/44.

الإسلام رحمه الله تعالى[1]:(وأكثر الحق فيها – أي في هذه الفتنة – كان مع الفرائية-يعني أتباع أبي يعلى بن الفراء- مع نوع من الباطل ، وكان مع القشيرية فيها نوع من الحق مع كثير من الباطل)اهـ.

الوجه الثالث : في الكلام على وصف الله سبحانه بالقعود والجلوس ، فهل يوصف بهما؟.

فقد ورد من حديث عبدالله بن خليفة عن عمر بن الخطاب

[illegible][2].

[illegible][3]: [illegible][4]: [illegible] [illegible]- [illegible] : [illegible].

[illegible]-[illegible][6] [illegible][7]:([illegible][8] [illegible])[illegible].

---

[1] (الفتاوى)6/54.

[2] الحديث هذا مداره على عبد الله بن خليفة الهمداني الكوفي وقد روى عنه أبو إسحاق السبيعي وابنه يونس كما في (الجرح والتعديل)5/44، وسكت عنه فلم يذكر جرحاً و لا تعديلاً ، وذكره البخاري في تاريخه الكبير 5/80وسكت عنه أيضاً ، ووثقه ابن حبان(الثقات)5/28، ومثل هذا الراوي – وهو من طبقة التابعين – وروى عنه أكثر من واحد ووثقه ابن حبان ولم يجرحه أحد ولم يأت بما ينكر –فالقعود والأطيط ورد من روايات غيره – فمثله يصحح حديثه كثير من الأئمة لهذا قال الدشتي في كتابه (إثبات الحد لله عز و جل وأنه قاعد وجالس على عرشه) ورقة 34:(وقد أخرج هذا الحديث عامة العلماء من أئمة المسلمين في كتبهم التي قصدوا بها نقل الأخبار الصحيحة وتكلموا على توثقة رجاله وتصحيح طريقه ، وممن رواه الإمام أحمد بن حنبل ،وأبو بكر الخلال ، وصاحبه أبو بكر عبدالعزيز ،وأبو عبدالله بن بطة ، وقد رواه أبو محمد الخلال في كتاب (الصفات) له ، ورواه أبو الحسن الدارقطني في كتاب (الصفات)، وقد أخرجه شيخنا أبو عبد الله المقدسي في كتاب المسند الصحيح –يعني به الضياء المقدسي في كتابه (المختارة)- ورواه غيرهم من الأئمة والحفاظ)اهـ .

وقد رواه عبدالله بن أحمد في (السنة)1/301، و قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (الفتاوى)16/434:(وقد رواه أبو عبدالله محمد ابن عبدالواحد المقدسي في (مختاره) ، وطائفة من أهل الحديث ترده لاضطرابه كأبي بكر الإسماعيلي وابن الجوزي وغيرهم ، لكن أكثر أهل السنة قبلوه).

[3] (السنة)1/300،و(إثبات الحد) للدشتي ورقة 38.

[4] (السنة)1/302

[5] رواه الدشتي في كتابه (إثبات الحد) ورقة 40وجادة بإسنادٍ ضعيف منقطع.

[6] انظر (السنة)لعبد الله بن أحمد 1/105،و(السنة)للخلال 5/89،و(إثبات الحد) للدشتي ورقة 43.

[7] (الفتاوى)5/527.

[8] رواه الضياء في المختارة –وعنه الدشتي في (إثبات الحد)ورقة 41-من طريق مكي بن عبدالله عن سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر عن جعفر به ، وقال : هذا حديث

غريب من حديث سفيان بن عيينة لا أعلم رواه غير مكي بن عبد الله اهـ قلت: ومكي ضعيف ، ضعفه العقيلي وغيره.

[1] انظر (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 81،109،و(الفتاوى) 5/463،533،553،(الفتاوى الكبرى) 6/499 ، (مختصر الصواعق)ص 502 .

[2] هذا بناءً على إن لسان المسيح عليه السلام سرياني ، وقد ذكر شيخ الإسلام أن هذا غلط بل لسانه عبراني كما في (الجواب الصحيح) 1/38،214،2/18.

[3] انظر في عقيدتهم هذه (التمهيد) للباقلاني ص 138،(الإرشاد) للجويني ص 109وما بعدها،(نهاية الأقدام) للشهرستاني ص 268وما بعدها، (الأربعين) للرازي 1/244وما بعدها،(المحصل) للرازي أيضاً ص 173وما بعدها.

[1] انظر (الرد على من أنكر الحرف والصوت)ص 113،(حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدع) لابن قدامة ص 20وما بعدها.

[2] انظر (المحصل) ص 172،173،و (درء التعارض)7/237، و (الفتاوى الكبرى)6/495.

[3] (حكاية المناظرة في القرآن) ص 34،وانظر (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 137،181.

[4] (الفتاوى الكبرى) 6/632.

[illegible]

[1] راجع (الفتاوى الكبرى)6/632-639، وانظر في إبطال شيخ الإسلام لمذهب الأشاعرة هذا (الكبرى)6/492-584.

[2] (مختصر الصواعق) ص 500.

[3] انظر(تفسير الطبري)10/372،(خلق أفعال العباد)ص 99 وما بعدها،(التوحيد) لابن خزيمة 1/350ومابعدها ، (مختصر الصواعق)465-471.

[4] (السنة)2/280.

[5] (خلق أفعال العباد) ص 137.

[1] (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 169.
[2] (تحريم النظر في كتب الكلام) ص 66.
[3] (حكاية المناظرة في القرآن)ص 40.

[illegible]

[1] انظر في مذهبهم هذا (الإرشاد)للجويني ص 164،(نهاية الأقدام) للشهرستاني ص 356،(المحصل) للرازي ص 189.

[2] (المحصل)189.

[3] انظر (شرح الأصول الخمسة) لعبد الجبار المعتزلي ص 248.

[4] (نهاية الأقدام) ص 356.

[5] (المحصل) ص 189.

[6] (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 119.

[7] (درء التعارض)1/250.

[8] (درء التعارض) 7/237.

[9] قارن بما ذكره الشهرستاني في (نهاية الأقدام)ص 356،و ما ذكره الرازي في (المحصل) ص 189.

[1] انظر (الفتاوى) 16/85 ، و 6/41،و 8/357.

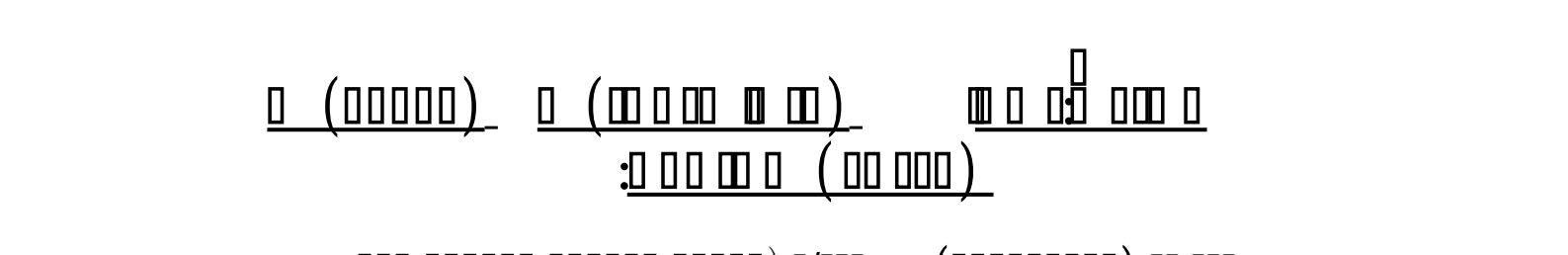

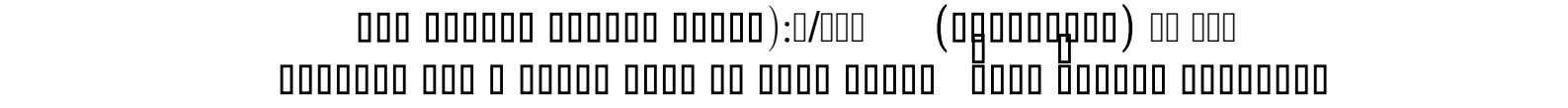

(الله يستهزئ بهم) (ومكروا ومكر الله) (إنهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا) إلى أشباه ذلك).

قلت:

وحمل هذه الصفات على المجاز تأويل لها ، والصحيح في هذه الصفات إثباتها على الوجه اللائق بالله سبحانه ، وكون الاستهزاء والمكر والكيد ونحوها صفات مذمومة من البشر لا يقتضي هذا نفيها عن الله سبحانه لأمرين :

الأمر الأول: أن الله سبحانه وتعالى لا شبيه له في ذاته و لا في صفاته ولا في أفعاله ، فلا يقاس بخلقه –كقياسات المعتزلة مشبهة الأفعال- فيجعل كل ما حسن من البشر حسن منه ، وما قبح منهم قبح منه ، فإن هذا لا يكون إلا للنظيرين ، والله سبحانه لا نظير له ، فقد يحسن منه ما لا يجوز للبشر الاتصاف به كالعظمة والكبرياء ، وقد يحسن من خلقه ما ينزه عنه سبحانه كالعبودية .

الأمر الثاني :إن كون الاتصاف بهذه الصفات مذموم ليس على الإطلاق ، لأن هذه الصفات ونحوها لها حالتان :

الحالة الأولى :يكون الاتصاف بها مذموماً وهو إذا ما تضمن ذلك للظلم والكذب والغش ونحوها .

الحالة الثانية: يكون الاتصاف بها محموداً وهو ما كان بحقٍ وعدلٍ ومجازاةٍ ، فمن مكر بظلم فيحسن أن يمكر به بحقٍ و بعدلٍ .

فمثل هذه الصفات ليست كمالاً على الإطلاق ، وليست نقصاً على الإطلاق ، بل فيها تفصيل ، ومثلها يرد إطلاقها على الله سبحانه في حالة كونها كمالاً وهي التي تكون على سبيل المقابلة ، لذلك فليس من أسمائه سبحانه (المستهزئ) و لا (الماكر) و لا (الكائد) ونحوها ، لأنها ليست محمودة على الإطلاق ، والله سبحانه لم يصف نفسه بها إلا على وجه المقابلة والجزاء لمن فعل ذلك بغير وجه حق .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى [1]-عن صفات المكر والخداع والكيد والاستهزاء ونحوها-: (لا ريب أن هذه المعاني يذم بها كثيراً ، فيقال فلان صاحب مكر وخداع وكيد واستهزاء ، ولا تكاد تطلق على سبيل المدح بخلاف أضدادها ، وهذا هو الذي غر من جعلها مجازاً في حق من يتعالى ويتقدس عن كل عيبٍ وذم .

---

[1] (مختصر الصواعق)290-392.

والصواب : أن معانيها تنقسم إلى محمود ومذموم ، فالمذموم منها يرجع إلى الظلم والكذب ، فما يذم منها إنما لكونه متضمناً للكذب والظلم أو لهما جميعاً ، وهذا هو الذي ذمه الله تعالى لأهله...فلما كان غالب استعمال هذه الألفاظ في المعاني المذمومة ظن المعطلون أن ذلك هو حقيقتها، فإذا أطلقت لغير الذم كان مجازاً ، والحق خلاف هذا الظن ، وأنها منقسمة إلى محمود ومذموم ، فما كان منها متضمناً للكذب والظلم فهو مذموم ، وما كان منها بحق وعدل ومجازاة على القبيح فهو حسن محمود ، فإن المخادع إذا خادع بباطل وظلم حسُن من المجازي له أن يخدعه بحقٍ وعدلٍ –إلى أن قال-إذا عرف ذلك فنقول : إن الله تعالى لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع والاستهزاء مطلقاً ، ولا ذلك داخل في أسمائه الحسنى –إلى أن قال- أن الله سبحانه لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع إلا على وجه الجزاء لمن فعل ذلك بغير حق ، وقد عُلِم أن المجازاة على ذلك حسنة من المخلوق ، فكيف من الخالق سبحانه ؟ ، وهذا إذا نزلنا على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين ، وأنه سبحانه منزه عما يقدر عليه مما لا يليق بكماله ، ولكنه لا يفعله لقبحه وغناه عنه ، وإن نزلنا ذلك على نفي التحسين والتقبيح عقلاً[1] وأنه يجوز عليه كل ممكن ولا يكون قبيحاً ، فلا يكون الاستهزاء والمكر والخداع منه قبيحاً البتة ، فلا يمتنع وصفه به ابتداءً لا على سبيل المقابلة على هذا التقرير ، وعلى التقديرين فإطلاق ذلك عليه سبحانه على حقيقته دون مجازه)اهـ.

[1] وهو ما ذهب إليه الشاطبي و الأشاعرة كما يأتي إن شاء الله ص 60 .

سادساً: الحب والبغض :

1-قال في **(الموافقات)** 2/194:(**والحب والبغض من الله سبحانه إما أن يراد بهما نفس الإنعام أو الانتقام فيرجعان إلى صفات الأفعال ، وإما أن يراد بهما إرادة الإنعام و الانتقام فيرجعان إلى صفات الذات ، لأن نفس الحب والبغض المفهومين من كلام العرب حقيقة محالان على الله تعالى ، وهذا رأي طائفة أخرى ، وعلى كلا الوجهين فالحب والبغض راجعان إلى نفس الإنعام والانتقام وهما عين الثواب والعقاب**).

2-وقال في **(الموافقات)** 2/195:(**إنا لو فرضنا أن الحب والبغض لا يرجعان إلى الثواب والعقاب فتعلقهما بالصفات إما أن يستلزم الثواب والعقاب أو لا ، فإن استلزم فهو المطلوب، وإن لم يستلزم فتعلق الحب والبغض إما للذات ، وهو محال ، وإما لأمر راجع إلى الله تعالى ، وهو محال ، لأن الله غني عن العالمين ، تعالى أن يفتقر لغيره أو يتكمل بشئ ، بل هو الغني على الإطلاق ، وذو الكمال بكل اعتبار ، وإما للعبد ، وهو الجزاء لا زائد يرجع إلى العبد إلا ذلك**).

3-وقال في **(الموافقات)** 2/202:(**ـ صار معنى الحب والبغض إلى الثواب والعقاب**).

قلت:والكلام على هذا من وجهين:

الوجه الأول:أن هذا الكلام فيه تأويل لصفتي الحب والبغض ، وهو نفس تأويل الأشاعرة فإنهم يؤولون الحب والبغض إما بالمخلوقات فيجعلون الحب هو نفس الإنعام أو الثواب ، والبغض هو نفس الانتقام أو العقاب ، أو بصفةٍ لازمةٍ للحب والبغض وهذه الصفة يقرون بها ، فيجعلون الحب هو إرادة الإنعام، والبغض هو إرادة الانتقام ، وهم يثبتون الإرادة[1].

وهم بذلك اقتفوا أثر الجعد بن درهم –شيخ الجهمية – فإنه أول من أنكر صفة المحبة[2]، وتبعه الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم ، مع أن الأشاعرة يلزمهم إثبات المحبة والبغض لأنهم يثبتون الإرادة ، فإن كان إثباتهم للإرادة كما يليق بالله عز و جل فليثبتوا الحب و البغض كما يليق بالله أيضاً، فإن قالوا : إن الحب رقة وضعف في القلب ، والبغض لا يكون إلا عن منافرة ، والله سبحانه ينزه عن هذا ، قيل لهم : والإرادة أيضاً هي ميل النفس لجلب منفعة أو دفع مضرة ، والله سبحانه ينزه عن هذا فيلزمكم نفي الإرادة كما نفيتم الحب والبغض ، فإن قالوا : هذه الإرادة التي تذكرون هي إرادة المخلوقين ، ونحن نثبت الإرادة لله على ما يليق

---

[1] انظر (الإنصاف) للباقلاني ص 35،وانظر (التمهيد) له أيضاً ص 47.
[2] انظر (الفتاوى) 6/476.

به فلا تشبه غيرها من الإرادات ، قيل لهم : وهذا الحب الذي تقولون إنه رقة ، والبغض الذي تقولون إنه لا يكون إلا عن منافرة هو أيضاً حب المخلوقين وبغضهم ، فأثبتوا الحب والبغض على ما يليق بالله عز و جل ، فيلزمهم فيما أثبتوه نظير ما نفوه [1].

فإذا فهم ما سبق ، تبين الجواب على الشاطبي في قوله : **(إن نفس الحب والبغض المفهومين من كلام العرب محالان على الله تعالى)** ، والكلام عليه من وجهين :

الأول : أن يقال له : ويلزمك أيضاً أن تقول ونفس الحياة المفهومة من كلام العرب محالة على الله تعالى ، ونفس العلم والسمع والبصر والقدرة والإرادة وجميع الصفات المفهومة من كلام العرب محالة على الله تعالى ، فإن قال : ولكننا نثبت هذه الصفات كما يليق بالله عز وجل ولا نثبتها كثبوتها للمحدثات ، قيل له: ويلزمك هذا في الحب والبغض ، فأثبتها كما يليق بالله عز وجل ، فإن قال : ولكن الحب والبغض المفهومين من كلام العرب محالان على الله ، فإن الحب رقة ، والبغض عن منافرة ، قيل له : والحياة المفهومة من كلام العرب هو بقاء الروح في الجسد كما في الحيوان أو النماء كما في النبات ، والسمع المفهوم من كلام العرب هو التقاط الأصوات بآلةٍ كالصماخ ونحوه مع وجود الأسباب وزوال الموانع ، وهكذا، فيلزمك نفي الصفات كلها إن جعلت المفهوم من كلام العرب ما نراه في الشاهد، فإن قال : ولكن هذه صفات المحدثات ، ونحن نثبت الصفة لله كما يليق به على وجهٍ لا يشبه صفاتها ، قيل له: والحب والبغض الذي أحلته على الله هو الثابت للمحدثات ، فأثبت لله سبحانه الحب والبغض اللائق به كما أثبت غيره من الصفات .

الثاني : أن قوله **(المفهومين من كلام العرب)** مجمل ، فإن كان يريد أن المفهوم من كلام العرب هو ما نراه في الشاهد من صفات المخلوقات فهذا ينزه الله تعالى عنه ، ولكن ليس هذا هو المفهوم من كلام العرب ، فإن الله سبحانه خاطبنا بلغة العرب ووصف نفسه بالحياة وبالعلم وبالقدرة وبغيرها ، فأثبتناها على ما نفهمه من لغة العرب ولا يقتضي هذا تشبيهاً لأننا نثبتها كما يليق بالله سبحانه ، وإن كان يريد أن معنى المحبة والبغض ينزه الله عنه مطلقاً فهذا باطل ، فقد ثبت ذكر المحبة والبغض في الكتاب والسنة فثبتها على ما يليق بالله عز وجل .

الوجه الثاني: أن قول الشاطبي **(لأن الله غني عن العالمين ، تعالى أن يفتقر لغيره ، أو يتكمل بشئ ، بل هو الغني على الإطلاق)**.

فيقال له : ما المقصود بهذا؟ .

---

[1] انظر (التدمرية) ص 31و ما بعدها.

إن كان يريد بقوله **(تعالى أن يفتقر لغيره ، أو يتكمل بشئ)** نفي المحبة والبغض فيلزمه أن يقول هذا الكلام على باقي الصفات ، فإذا كان اتصافه بالمحبة والبغض افتقاراً لغيره وتكملاً بغيره ، فقل مثل هذا في ما أثبته من صفات ، فإن قال :إنها من صفاته وهو بصفاته سبحانه كامل لا نقص فيه ولا افتقار ، فقل مثل هذا في المحبة والبغض .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[1]:(قول القائل يتكمل بغيره ، أيريد به شئ منفصل عنه ؟ أم يريد بصفة من لوازم ذاته؟ أما الأول فممتنع ، وأما الثاني فهو حق ، ولوازم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها كما لا يمكن وجودها بدونه وهذا كمال بنفسه لا بشئ مباين لنفسه).

والسبيل في هاتين الصفتين هو سبيل أهل السـنة والجماعـة في باقي الصفات وهو إثباتها على ما يليـق بـ الله عـز وجـل ، واللـه تعالى أعلم.

[1] (الفتاوى) 6/97.

سابعاً: الدنو:

قال في **(الموافقات)** في موضعين :2/164 و 4/202- عن الله سبحانه**-:(منزه عن مداناة العباد)**.

قلت:

وقوله **(منزه عن مداناة العباد)** يحتمل أحد معنيين :

المعنى الأول : أن يكون أراد أن الله سبحانه منزهٌ عن الاختلاط بالمخلوقات ، أو أن يحويه شئ منها ، ونحو هذه المعاني فهذا حق ، ولكن الخطأ في التعبير لأن لفظ (الدنو) ثابت في الأحاديث.

المعنى الثاني: أن يكون مراده نفي صفة الدنو ، وأن الله سبحانه لا يدنو بنفسه ، ولا يدني بعض عباده إليه فهذا باطل ، فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن عبدالله بن عمر [illegible] :([illegible] ..[illegible]) [illegible] .

[illegible]:[1]([illegible] [2][illegible] –[illegible] –[illegible])[illegible].

---

[1] (الفتاوى) 5/466، وانظر (مختصر الصواعق) ص 466.

[2] هكذا ، ولعل الصواب : كمجيئه.

:

- (/):( ) .

- (/):( ) .

- (/):( ) .

:

– [1] :

:

:

:

:

:

.[2]

[3] [4].

:

:

[1] ولعله خالف الأشاعرة هنا لأنهم اضطربوا في هذا الموضع ، ففي الاعتقاد ينفون الحكمة والتعليل مطلقاً ، وفي الفقه وأصوله يثبتونها ، وقد أشار الشاطبي إلى اضطرابهم هذا في **(الموافقات)** 9/2-13.

[2] انظر (الفتاوى) 8/35 وما بعدها ، (تجريد التوحيد) للمقريزي ص 37 .

[3] انظرها بالتفصيل في (شفاء العليل) لابن القيم ص 319 وما بعدها.

[4] انظر (مجموعة ابن سعدي) –العقيدة – ص 282.

[1] (شفاء العليل) ص 319-346 .
[2] (شفاء العليل) ص 360، وانظر (الفتاوى)8/389.
[3] كذا في الأصل ولعل الصواب : وبما.

[illegible]

[illegible]

والأرض)).

2- وسبق ذكر تفويضه لمعنى النزول في ثلاثة مواضع[1].

والجواب على هذا من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول : أن النزول الإلهي ثابت لله سبحانه كما تواترت بذلك الأحاديث[2] كحديث أبي هريرة [illegible] والأرض) مجازاً فهو أيضاً من تحريفات المبتدعة للصفات ، وإنكار (النور) إنما كان من الجهمية والمعتزلة ، وتبعهم على ذلك متأخرو الأشاعرة ، وإلا فابن كلاب –الذي اقتفى أثره الأشعري- و الأشعري كانا يثبتانها[5] ، وقد جاءت النصوص بإثبات هذه الصفة ، فقد قال الله تعالى (الله نور السماوات والأرض) وقال تعالى(وأشرقت الأرض بنور ربها) ، وفي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله [illegible]:

---

[1] **(الاعتصام)** 2/850، **(الموافقات)** 4/137،3/318، وانظر ص 17 .

[2] انظر كتاب (النزول) للدارقطني فقد ذكر فيه روايات الصحابة وعدتهم أيضاً ، وانظر (مختصر الصواعق) ص 423 فقد ذكر عدتهم وبعض رواياتهم..

[3] انظر رد ابن القيم على من جعل النزول مجازاً في المثال الثامن من طاغوت المجاز في (مختصر الصواعق) ص 420.

[4] انظر (السنة) لعبدالله بن أحمد 1 / 272، و(السنة) لابن أبي عاصم 1 / 223، و(الشريعة) للآجري 3 / 1124، و (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي 2 / 434، و(التوحيد) لابن خزيمة 1 / 289.

[5] انظر (الفتاوى) 6/379،(مختصر الصواعق) ص 403، و(الإبانة) للأشعري ص 75 .

[illegible][1]:([illegible]
[illegible]
[illegible] :
[illegible] : [illegible] .
[illegible] : [illegible]
[illegible]...
[illegible]: [illegible](الله نور السماوات والأرض).

والرابع : كقوله (حجابه النور).

فهذا النور المضاف إليه يجئ على أحد الوجوه الأربعة)[2]اهـ.

أما شبهة هؤلاء بجعل (نور السماوات والأرض) يطلق على الله مجازاً فهو ظنهم أن النور هو الواقع على الجدران المرئي في الشاهد ، وقد ذكر ابن القيم هذا القول ورده من أربعة عشر وجهاً[3]ومنها قوله[4]: (أسأتم الظن بكلام الله ورسوله [illegible] نور السماوات والأرض) فمن أين يدل هذا بوجه ما أنه النور الفائض عن جرم الشمس والقمر والنار ، فإخراج نور الرب تعالى عن حقيقته وحمل لفظه على مجازه إنما استند إلى هذا الفهم الباطل الذي لم يدل عليه اللفظ بوجه)اهـ.

الوجه الثالث : أننا لو سلمنا بوجود المجاز في اللغة[5] فقد اتفق القائلون به على أن الأصل في الكلام الحقيقة ، ولا يحمل الكلام على مجازه إلا بقرينة تصرفه عن الحقيقة إلى المجاز ، وفي هاتين الصفتين لا توجد قرينة مطلقاً لصرف الحقيقة إلى المجاز .

فإن قالوا : إن القرينة هي تنزيه الله عن صفات الحوادث ، وهذه من صفاتهم ، قيل لهم : فيلزمكم هذا نفسه فيما أثبتموه – والخطاب مع الأشاعرة - ، فيلزمكم نفي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام لنفس العلة وحملها كلها على

---

[1] (مختصر الصواعق) ص 401.
[2] وانظر (الفتاوى) 6/386.
[3] (مختصر الصواعق) ص 398-409.
[4] (مختصر الصواعق) ص 400.
[5] انظر في ذلك (الفتاوى) 7/87وما بعدها ، (مختصر الصواعق) ص 271.

المجاز ، فإن قالوا: ولكن نثبتها كما يليق بالله على وجهٍ لا يشبه صفات الحوادث ، قيل لهم : فأثبتوا ما نفيتموه على ما يليق بالله على وجهٍ لا يشبه صفات الحوادث ، فإن قالوا : لكن الصفات التي أثبتناها قد دل عليها العقل مع السمع بخلاف التي نفيناها ، قيل لهم :

أولاً: إن السمع وحده كافٍ في إثبات هذه الصفات ، فإنها توقيفية ولا طريق لمعرفتها إلا السمع .

ثانياً: إننا لو سلمنا أن العقل لا يدل على الصفات التي نفيتموها ، فإنه لا يدل على انتفائها، بل غايته أن يتوقف فيها ، وقد أثبتها السمع فيثبتان.

ثالثاً: إننا نستطيع أن نستدل على ما نفيتموه كالنزول مثلاً بالعقل ، فنقول : لو عقلنا موجودان أحدهما يذهب ويجئ وينزل ويصعد ويدنو ويقرب بمشيئته وقدرته ، والآخر لا يفعل ذلك بمشيئته وقدرته ، لدل العقل على أن الأول أكمل من الثاني قطعاً ، والله سبحانه هو معطي الكمال فهو أولى به ، فدل العقل على ذلك ، مع أننا نقول هذا تنزلاً ، فإن طريق إثبات الصفات-في الجملة- هو السمع.

فالحاصل ، أن جميع ما ثبت في الكتاب والسنة من الصفات فإنها تُثبت على حقيقتها على ما يليق بالله عز وجل مع نفي التمثيل ، والله تعالى أعلم .

عاشراً: الصفات الخبرية كالوجه واليد والرجل والعين ونحوها:

1-قال في **(الاعتصام)** 1/305:(**ويتأول الجزئيات حتى ترجع إلى الكليات ، ومثاله في الإسلام مذاهب الظاهرية في إثبات الجوارح للرب – المنزه عن النقائص – من العين واليد والرجل والمحسوسات والجهة وغير ذلك من الثابت للمحدثات)**.

2- وسبق ذكر تفويضه لليد والقدم والوجه[1] .

قلت :والجواب من وجهين :

الوجه الأول : أن هذه الصفات (الوجه واليدين والعينين والرجل) ونحوها كان متقدمو الأشاعرة يثبتونها (ويسمونها الصفات الخبرية –يعني التي ثبتت بالخبر-) ، فكان الأشعري والباقلاني وغيرهم من متقدمي الأشاعرة يثبتونها[2]، وإنما ذهب إلى نفيها وتأويلها متأخرو الأشاعرة عندما غلب عليهم التجهم والاعتزال ، والصواب في هذه الصفات هو ما قيل في غيرها من الصفات وهو أنها تثبت على حقيقتها على ما يليق بالله عز وجل ، وهذا هو معتقد السلف والأئمة.

الوجه الثاني : أنه ذكر في كلامه هذا ألفاظاً مجملة وهو قوله (**الظاهرية**) وقوله(**الجوارح**) ، فأما اللفظ الأول فسبق الكلام عليه في المبحث الثاني[3]، والكلام هنا على لفظ (الجوارح) ، فيقال:

إن لفظ (الجوارح) لم يرد نفيه ولا إثباته في النصوص الشرعية ، فلا يثبت ولا ينفى لأن الصفات توقيفية لا تقال بالرأي ، ولكن يستفصل عن المراد بهذه الكلمة :

فإن كان المراد بنفي الجوارح هو نفي ما نراه في الشاهد من جوارح المخلوقات ، فهذا صحيح ولكن اللفظ مبتدع.

وإن كان المراد بذلك نفي أن يكون لله سبحانه وتعالى يداً وعيناً ووجهاً ونحوها مما جاءت به النصوص فهذا باطل ، بل تثبت هذه الصفات كما جاءت بها النصوص ولا يضر مع ذلك إن أطلق المبتدعة على من أثبتها تلك الإطلاقات ، والله المستعان .

---

[1] انظر **(الموافقات)** 3/318 ، وانظر ص 17.

[2] انظر (المقالات) ص 290،(الإبانة)ص 77 ،(رسالة الثغر) ص 69،والثلاثة للأشعري ، و(التمهيد) ص 295،(الإنصاف) ص 21 وكلاهما للباقلاني .

[3] انظر ص 22.

المبحث الرابع

"تهوين الخلاف بين مذهب السلف ومذهب الخلف"

سبق أن ذكرت في المبحث الأول أنه فسر مذهب السلف بمذهب المفوّضة ، وقد ذهب بالإضافة إلى خطئه في هذا التفسير إلى خطأ آخر وهو تهوين الخلاف بين مذهب السلف في إثبات الصفات على ما يليق بالله ، وبين مذهب ما يسمى بالخلف وهو التجهم ونفي الصفات عن الله سبحانه ، وجعل الخلاف هذا في إثبات النصوص وفي تحريفها أشبه ما يكون بالخلافات الواقعة في الفروع ، وإليك نصوصه في ذلك :

1-قال في **(الاعتصام)** 2/695:(**فقد ظهر منهم** –أي أصحاب البدع- **اتحاد القصد مع أهل السنة على الجملة في مطلبٍ واحد ، وهو الانتساب للشريعة ، ومن أشهر مسائلِ الخلاف مثلاً مسألة إثبات الصفات ، حيث نفاها من نفاها ، فإنا إذا نظرنا إلى مقاصد الفريقين وجدنا كل واحد منهما حائماً حول حمى التنزيه ونفي النقائص وسمات الحدوث ، وهو مطلوب الأدلة ، وإنما وقع اختلافهم في الطريق وذلك لا يخل بهذا القصد في الطرفين معاً ، فحصل في هذا الخلاف أشبه الواقع بينه وبين الخلاف في الفروع**).

2-وقال في **(الاعتصام)** 2/840:(**إذا وجد في الشرع أخباراً تقتضي ظاهراً خرق الجارية المعتادة ، فلا ينبغي له أن يقدم بين يديه الإنكار بإطلاق ، بل له سعة في أحد أمرين :**

=إما أن يصدق به على حسب ما جاء ويكل علمه إلى عالمه ، وهذا ظاهر قوله تعالى(والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) يعني الواضح المحكم ، والمتشابه المجمل، إذ لا يلزمه العلم به ، ولو لزم العلم به لجعل له طريقاً إلى معرفته ، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق.

=وإما أن يتأوله على ما يمكن حمله عليه مع الإقرار بمقتضى الظاهر ، لأن إنكاره إنكار لخرق العادة فيه.

وعلى هذا السبيل يجري حكم الصفات التي وصف الباري بها نفسه ، لأن من نفاها نفى شبه صفات المخلوقين ، وهذا منفي عند الجمهور ، فبقي الخلاف في نفي عين الصفة أو إثباتها ، فالمثبت أثبتها صفة

على شرط نفي التشبيه ، والمنكر لأن يكون ثم صفة غير شبيهة بصفات المخلوقين منكر لأن يثبت أمر إلا على وفق المعتاد).

3-وقال في **(الموافقات)** 3/328-في مسألة تسليط التأويل على المتشابه-:(**فإن كان** –أي المتشابه- **من الحقيقي فغير لازم تأويله...وأيضاً فإن السلف الصالح والتابعين ومن بعدهم من المقتدين بهم لم يعرضوا لهذه الأشياء و لا تكلموا فيها بما يقتضي تعيين تأويل من غير دليل وهم الأسوة والقدوة**).

4- وقال في **(الموافقات)** 5/222-بعد كلام -:(**وأيضاً فقد ظهر منهم** –أي أهل الأهواء- **اتحاد القصد على الجملة مع أهل الحق في مطلب واحد وهو اتباع الشريعة ، وأشد مسائل الخلاف مثلاً مسألة إثبات الصفات حيث نفاها من نفاها ، فإنا إذا نظرنا إلى الفريقين وجدنا كل فريق حائماً حول حمى التنزيه ونفي النقائص وسمات الحدوث ، وهو مطلوب الأدلة ، فاختلافهم في الطريق قد لا يخل بهذا القصد في الطرفين معاً**).

قلت:والكلام على هذا من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول : أن سبب تهوين الخلاف بين الفريقين هو الجهل بمذهب السلف ، فإن هؤلاء لما اعتقدوا أن مذهب السلف هو الإقرار بمجرد الألفاظ فقط مع الجهل بالمعاني ، وأن المعاني الظاهرة منها منفية في حق الله ، هوّنوا الخلاف بينهم وبين من نفى الصفات و حرفها عن موضعها ، لاعتقادهم أن الفريقين متفقان على نفي الظاهر ، وإنما الخلاف في ترك الألفاظ على ما هي عليه مع نفي الظاهر ، أو تأويلها عن ظاهرها ، وهو خلاف سهل لاتفاقهم على مبدأ نفي ما يظهر من المعاني، وهؤلاء جمعوا الجهل بمذهب السلف ، وتهوين الخلاف بينهم وبين مذاهب الجهمية .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[1]:(ولا يجوز أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف ، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم) فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث ، من غير فقه لذلك بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني) وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المعروفة من حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات ، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي

---

[1] (الفتاوى) 5/8.

مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر ، وقد كذبوا على طريقة السلف ، وضلوا في تصويب طريقة الخلف ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف بالكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف ، وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة)اهـ وقد سبق الرد التفصيلي على مسألة التفويض ، ومسألة الظاهر فيما سبق [1].

الوجه الثاني : أن التهوين بين المذهبين كلام فاسد لا يصح مطلقاً ، وكيف يكون الخلاف هيناً بين أتباع الأنبياء والمرسلين ومن اقتفى أثر الصحابة والتابعين وبين من اقتفى أثر الفلاسفة والمتكلمين وأفراخ الجهمية والصابئين؟! وكيف يكون الخلاف هيناً وقد كفّر السلف الجهمية[2]، وكفروا من يقول بخلق القرآن[3]، وكفروا من أنكر العلو[4]،وكفروا رؤوس الجهمية ومحرفة الصفات[5]، بل وأمروا بهجر من تلبس بشئ من كلامهم ولو قليلاً[6]، بل وشنعوا على أهل الكلام أشد تشنيع وذموهم كثيراً وحذروا منهم وأجلبوا عليهم نصيحة للأمة[7] جزاهم الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[8]:(ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر ، ولم يقعوا من ذلك على عين ولا أثر ، كيف يكون أولئك المحجوبون ، المفضولون ، المسبوقون، الحيارى ، المتهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأحكم في باب أحكم ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل وأعلام الهدى ومصابيح الدجى الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا ، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء ، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم ، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة ، ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة – لاسيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته- من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع

---

[1] انظر في التفويض ص 17 ، وفي الظاهر ص 22 .

[2] انظر(خلق أفعال العباد) ص 17،(السنة)لعبدالله 1/106،(السنة)للخلال 5/89،(شرح أصول اعتقاد أهل السنة)3/377،(شرح السنة)للبربهاري ص 43 وغيرها.

[3] انظر(خلق أفعال العباد)ص 9،(السنة)لعبدالله 1/172،(السنة)للخلال 5/101،(شرح أصول اعتقاد أهل السنة)2/313،(الشريعة)للآجري 1/489،(الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 106.

[4] انظر(عقيدة السلف وأصحاب الحديث)للصابوني ص 19.

[5] انظر(خلق أفعال العباد)ص 17،21(السنة)لعبدالله 1/167،(السنة)للخلال 5/84،100،117،(شرح أصول اعتقاد أهل السنة)3/384.

[6] انظر(ذم الكلام وأهله)4/290وما بعدها،(شرح السنة) للبربهاري ص 48.

[7] انظر جميع الكتب السابقة وكتب اعتقادات أهل السنة عموماً.

[8] (الفتاوى) 5/11.

الهند واليونان وورثة المجوس والمشركين وضلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان ؟)اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى[1]:(ومن المحال أن يكون تلاميذ المعتزلة وورثة الصابئين وأفراخ اليونان الذين شهدوا على أنفسهم بالحيرة والشك وعدم العلم الذي يطمئن إليه القلب وأشهدوا الله وملائكته عليهم به وشهد به عليهم الأشهاد من اتباع الرسل أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأعرف به ممن شهد الله ورسوله لهم بالعلم والإيمان وفضلهم على من سبقهم زمن يجئ بعدهم إلى يوم القيامة ما خلا النبيين والمرسلين ، وهل يقول هذا إلا غبي جاهل لم يقدر قدر السلف و لا عرف الله ورسوله وما جاء به)[2]اهـ.

الوجه الثالث : أن يقال كيف يكون الخلاف هيناً وقد اعترف أئمة ما يسمى بمذهب الخلف من المتكلمين بأنهم كانوا على باطل وفي حيرة وشك من أمرهم؟واعترفوا بأن الحق هو ما كان عليه السلف؟.

فقد قال أبو المعالي الجويني – وهو من أئمة الأشاعرة وممن قرّب مذهبهم إلى الاعتزال- : (لقد خضت البحر الخضم وخليت أهل الإسلام وعلومهم ، ودخلت في الذي نهوني عنه ، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني ، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي) وقال الغزالي : (أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام) ،وقال الشهرستاني:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حائـر على ذقن أو قارعاً سن نادم

وقال الرازي :

نـهـاية إقـدام العقول عقال وأكثـر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشةٍ من جسومنا وحـاصل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وقال :(لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفي عليلاً ، ولا تروي غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، اقرأ في الإثبات (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) (الرحمن على العرش استوى) ، واقرأ في النفي (ليس

---

[1] (الصواعق المرسلة) 1/161.

[2] المقصود في النقل عن شيخ الإسلام وتلميذه رحمهما الله المقارنة بين السلف والخلف والفرق بينهما.

كمثله شئ وهو السميع البصير) (و لا يحيطون به علماً) ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي)[1].

فهذه – وغيرها – اعترافات رؤوس الخلَفيّة وأئمة المتكلمين قد اعترفوا ببطلان ما هم عليه وبحيرتهم وشكهم وصواب ما عليه السلف ، وهذا أوضح دليل على بطلان ما هم عليه من الاعتقادات ، والله المستعان.

[1] انظر في ذلك (نهاية الأقدام) للشهرستاني ص 3،4، و(الفتاوى) 5/11ومابعدها، (المنهاج) 5/268-282،(درء التعارض)8/47،1/159،(الصواعق المرسلة)2/665-666، (طبقات الشافعية)8/96،(سير الأعلام)21/501،(شرح العقيدة الطحاوية) ص 244 .

الباب الثاني

"مخالفات الشاطبي في الإيمان والقدر"

وتحته فصلان :

الفصل الأول : مخالفته في الإيمان :

الفصل الثاني : مخالفاته في القدر :

الفصل الأول
"مخالفته في الإيمان"

لم أجد للشاطبي رحمه الله تعالى في الإيمان إلا نصاً واحداً[1] ، وهو قول في **(الموافقات)** 1/84: (**وأما الإيمان فإنه عمل من أعمال القلوب وهو التصديق وهو ناشئ عن العلم**)اهـ.

قلت:والكلام على هذا من وجهين :

الوجه الأول : أن جعل الإيمان هو مجرد التصديق القلبي هو مذهب الأشاعرة[2]، وهو نفسه مذهب الجهمية في قولهم الإيمان هو المعرفة ولا فرق بينهما[3] وهو أيضاً قول ابن الراوندي والمريسي وغيرهم من الزنادقة[4].

وهذا القول باطل قطعاً ، وقد كفر الأئمة كوكيع وأحمد وأبي عبيد وغيرهم من يقول بهذا القول[5]، فإنه يلزم على هذا القول أن يكون كل من عرف الله بقلبه مؤمناً وإن كفر بلسانه أو عمله ، ولو سب الله ورسوله وعادى أولياء الله ووالى أعداءه وأهان المصحف وهدم المساجد وفعل الأفاعيل بالمسلمين والمصلين ، وقد التزم الأشاعرة بهذا الأمر ، فإذا أقيمت عليهم الحجة من الكتاب والسنة والإجماع على أن هذا الفعل كفر قالوا : بأن هذا دليل على انتفاء التصديق من قلبه [6].

وقد روى عبدالله بن أحمد والخلال[7] وغيرهما أن معقل بن عبيد الله قال لنافع مولى ابن عمر: إنهم يقولون -يعني المرجئة- نحن نقر بأن الصلاة فريضة ولا نصلي ، وأن الخمر حرام ونحن نشربها ، وأن نكاح الأمهات حرام ونحن نفعل ، قال : فنتر يده من يدي ، وقال : من فعل هذا فهو كافر ، وروى الخلال[8] عن وكيع قال : الجهمية تقول الإيمان معرفة بالقلب ، فمن قال الإيمان معرفة بالقلب يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، روى الخلال[9]أيضاً عن

---

[1] أعني به الكلام الذي يظهر به عقيدته في الإيمان ، وهذا النص وإن كان غير كافٍ للجزم بموافقته للأشاعرة في الإيمان إلا أنني رجحت أنه يوافقهم فيه لأمرين:
الأمر الأول : أنه نص هنا على أن الإيمان هو التصديق كقول الأشاعرة ، بل ونصه هذا قريب جداً من قول الباقلاني في (التمهيد) في تقرير عقيدتهم هذه ص 389: (الإيمان هو التصديق بالله تعالى وهو العلم ، والتصديق يوجد بالقلب)اهـ.
الأمر الثاني : أن مرجعه في المعتقد كتب الأشاعرة كما سبق بيانه مراراً .

[2] انظر (التمهيد) ص 388و(الإنصاف) وكلاهما للباقلاني ص 48، (الإرشاد) للجويني ص 333،(المحصل) للرازي ص 237.

[3] انظر (الفتاوى) 7/398 ، (مقالات الإسلاميين) 1/219.

[4] انظر (الملل والنحل) 1/144.

[5] انظر(الفتاوى) 7/120،189،307،508.

[6] انظر (الفتاوى)7/188،189.

[7] (السنة) لعبدالله 1/382،(السنة)للخلال 4/31.

[8] (السنة)5/122، وانظر (خلق أفعال العباد) ص 9.

[9] (السنة)5/122.

الإمام أحمد قال : الجهمية تقول : إذا عرف ربه بقلبه وإن لم تعمل جوارحه –يعني فهو مؤمن- وهذا كفر ، إبليس قد عرف ربه بقلبه فقال (رب بما أغويتني) ، وروى اللالكائي[1]عن عبدالله بن الزبير الحميدي قال: أخبرت أن ناساً يقولون من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت ، أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً إذا علم أن ترك ذلك إذا كان يقر بالفرائض واستقبال القبلة ، فقلت : هذا الكفر الصراح وخلاف كتاب الله وسنة رسوله □ □□□□ □□□□□□□□□ □ □□□ □□□□ □□ □ □□(وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة)، وروى اللالكائي أيضاً[2]عن أحمد أنه قال :(من قال هذا فقد كفر بالله ورد على أمره وعلى الرسول ما جاء به).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[3]:(وقولهم – يعني الجهمية ومن وافقهم- في غاية المباينة لقول السلف ليس في الأقوال أبعد عن قول السلف منه ، وقول المعتزلة والخوارج والكرامية في اسم الإيمان والإسلام[4] أقرب إلى قول السلف من قول الجهمية)اهـ.

الوجه الثاني :أن عمدة هؤلاء بجعلهم الإيمان هو التصديق هو معنى الإيمان في اللغة ومنه قوله تعالى- عن أخوة يوسف- (وما أنت بمؤمن لنا)[5].

والجواب على هذا الدليل من وجوه[6] :

الوجه الأول : منع الترادف بين الإيمان والتصديق ، ومما يدل على ذلك ثلاثة أمور:

الأول :أن التصديق يتعدى بنفسه فيقال (صدقه) والإيمان لا يتعدى بنفسه فلا يقال(آمنه) بل يقال (آمن له) كقوله تعالى(فآمن له لوط)كما يقال أقرّ له ، فتفسيره بالإقرار أقرب من تفسيره بالتصديق .

الثاني :أن لفظ التصديق يستعمل في الإخبار عن الغيب والشهادة ، فلو أخبر مخبر عن الجنة أو النار ونحوهما من أمور الغيب ، أو أخبر عن شروق الشمس ونحوها من أمور الشهادة لصح أن يقال له صدقت في الحالتين ، أما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب فقط .

---

[1] (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) 3/887.
[2] (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) 3/887.
[3] (الفتاوى) 7/158، وانظر(شرح العقيدة الطحاوية)ص 460..
[4] المعتزلة والخوارج يقولون إن الإيمان قول وعمل لكنهم يكفرون بالكبيرة ، والكرامية يقولون إن الإيمان قول باللسان –يعني في أحكام الدنيا - .
[5] انظر (الإنصاف) ص 48، (الإرشاد) ص 338.
[6] انظرها في (الفتاوى) 7/290-294،(شرح العقيدة الطحاوية)470-474.

الثالث: أن لفظ الإيمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب كلفظ التصديق ، بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر ، والكفر لا يختص بالتكذيب فقط .

الوجه الثاني : لو سلم أن معناه التصديق فلا يسلم أن التصديق لا يكون إلا بالقلب لأمرين:

الأول : أن الأفعال تسمى تصديقاً كما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة [illegible]

[illegible]

[illegible] : [illegible]

[illegible]: [illegible]

[illegible][1] [illegible]

[illegible] (وما كان الله ليضيع إيمانكم) –وقد ذكر المفسرون أن المقصود بالإيمان هنا هو الصلاة[2]-، وكما قال تعالى (وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً) وقال(ويزداد الذين آمنوا إيماناً) وغيرها من الآيات الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه وهي تبطل مذهب المرجئة عموماً، ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة [illegible]

[illegible]

[illegible][3] [illegible]

[illegible][4] [illegible]

[illegible][5]:[illegible]

[illegible](إنما المؤمنون الذين

---

[1] مسألة الزيادة والنقص عند الأشاعرة مختلف فيها ، فبعضهم ينص على أن الإيمان واحد لا يزيد ولا ينقص(انظر (المحصل)ص 232) وبعضهم يقول بالزيادة والنقصان ولكن لاعتبارات أخرى غير الطاعة والمعصية (انظر (الإنصاف) ص 50،(الإرشاد) ص 336) ، والشاطبي رحمه الله تعالى قد أثبت الزيادة والنقص في الإيمان كما في **(الموافقات)** 3/444.

[2] انظر (تفسير الطبري) 2/19.

[3] (السنة) 4/14.

[4] (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) 3/889.

[5] (شرح السنة) 1/78.

إذا ذكر الله وجلت قلوبهم) إلى قوله (ومما رزقناهم ينفقون) فجعل الأعمال كلها إيماناً ، وكما نطق به حديث أبي هريرة[1]، وقالوا : إن الإيمان قول وعمل وعقيدة ، يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية ، على ما نطق به القرآن في الزيادة ، وجاء في الحديث بالنقصان في وصف النساء[2]، وروي عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن) – لفظ لا لفظ – ولا يقتل حين يقتل وهو مؤمن ولا يغل أحدكم حين يغل وهو مؤمن فإياكم إياكم : أخرجه البخاري في الحدود ومسلم في الإيمان ولفظ البخاري أيضاً (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن).

وقال ابن عبد البر[3]:

(وفي هذا الحديث دليل على أن الإيمان لا يذهب كله بالمعصية ولا بالكبيرة ولا بالكبائر ولا بالفواحش وهو قول أهل السنة والجماعة).

[1] يعني حديث (الإيمان بضع وسبعون – أو وستون – شعبة) والذي مضى.
[2] يعني حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين مرفوعاً (ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن).
[3] (التمهيد) 9/238.

الفصل الثاني
"مخالفاته في القدر"

تمهيد :

ذهب الشاطبي رحمه الله تعالى إلى مذهب الأشاعرة في القدر ، وهم جبرية في ذلك[1] ، ويتضح هذا من تتبع نصوص الشاطبي ، بل إنه قال في مقدمة كتابه **(الموافقات)** 1 /4 **:** **(حتى ظهر محض الإجبار في عين الأقدار ، وارتفعت حقيقة أيدي الاضطرار إلى الواحد القهار ، وتوجهت إليه أطماع أهل الافتقار ، لما صح من ألسنة الأحوال صدق الإقرار ، وثبت في مكتسبات الأفعال حكم الاضطرار)** وهذا يوحي بالتصريح بعقيدة الجبر ، وأن أفعال المكلفين اضطرارية[2]، كما أنه ذهب إلى نفي التحسين والتقبيح العقليين والتشنيع على من يقول بهما ، ونفي التحسين والتقبيح مستند أساساً على نفي الحكمة الإلهية ، وجعل الله سبحانه يأمر وينهى لمحض المشيئة المجردة عن الحكمة ، وذهب أيضاً إلى أن الأسباب هو ما يحصل الشئ عندها لا بـهـا –وهو نفي لتأثير الأسباب – بل وجعل اعتقاد تأثير الأسباب شركاً – كما يقوله الجبرية تماماً-، وجعل المسببات لا تدخل تحت قدرة المكلف ، وغير ذلك مما سيتضح من خلال المباحث التالية إن شاء الله تعالى:

المبحث الأول : مسألة التحسين والتقبيح العقليين :

المبحث الثاني: مسألة الأسباب والمسببات :

المبحث الثالث: مسألة الظلم:

---

[1] وصرح الرازي وغيره أنهم يقولون بالجبر كما في (إيثار الحق)ص 317.
[2] قارن هذا بما ذكره الرازي في (الأربعين) 1/319، (المحصل) ص 199.

المبحث الأول
"مسألة التحسين والتقبيح العقليين"

ذهب الشاطبي إلى نفي التحسين والتقبيح العقليين ، وشنع على من يقول به وبدعه ، بل وجعله من البدع الحقيقية –التي لا أصل لها في الشرع - ، ومن البدع الكلية – التي يكون ضررها كلياً في الشريعة - ، وإليك نصوصه في ذلك :

1-قال في **(الاعتصام)** 1/147-بعد كلام-:(**فلا يصح بناءً على الدليل الدال على إبطال التحسين والتقبيح العقليين ، إذ هو عند علماء الكلام من مشهور البدع ، وكل بدعة ضلالة**).

2-وقال في **(الاعتصام)** 1/191:(**إن عامة المبتدعة قائلة بالتحسين والتقبيح العقلي**).

3-وقال في **(الاعتصام)** 1/221-وقد ذكر البدع الحقيقية[1]-: (**قال :وهي أعظم وزراً لأنها مخالفة محضة وخروج عن السنة ظاهر ، قال : كالقول بالقدر ، والقول بالتحسين والتقبيح**).

4- وقال في **(الاعتصام)** 1/136:(**والتحسين والتقبيح مختص بالشرع لا مدخل للعقل فيه وهو مذهب جماعة أهل السنة ، وإنما يقول به المبتدعة أعني التحسين والتقبيح بالعقل**).

5-وقال في **(الاعتصام)** 1/487:(**والعقل لا يحسن ولا يقبح**)[2].

6-وقال في **(الاعتصام)** 2/543-عندما قسم البدع إلى كلية في الشريعة وجزئية ، ثم تكلم عن الكلية-: (**ومعنى ذلك أن يكون الخلل الواقع بسبب البدعة كلياً الشريعة كبدعة التحسين والتقبيح العقليين**).

7- وقال في **(الاعتصام)** 2/594:(**ومن ذلك** – يعني الابتداع- **القول بالتحسين والتقبيح العقلي**)اهـ.

8-وقال في **(الاعتصام)** 2/872-تحت أمثلة من زل بسبب الإعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال- :(**والعاشر: رأي أهل التحسين والتقبيح العقليين ، فإن محصول مذهبهم تحكيم عقول الرجال دون الشرع**).

---

[1] البدع الحقيقية هي التي يكون أصلها غير مشروع ، وأما الإضافية فالتي يكون أصلها مشروعاً ولكن وصفها غير مشروع.

[2] وانظر **(الاعتصام)** 1/61 ففيها إشارة إلى ذلك.

9-وقال في **(الموافقات)** 1/125:**(ما تبين في علم الكلام أن العقل لا يحسن ولا يقبح)**.

10-وقال في **(الموافقات)** 2/534،535:(**كون المصلحة مصلحة تقصد بالحكم ، والمفسدة مفسدة كذلك مما يختص بالشارع لا مجال للعقل فيه بناءً على نفي التحسين والتقبيح ، فإذا كان الشارع قد شرع الحكم لمصلحة ما فهو الواضع لها مصلحة ، وإلا فكان يمكن عقلاً أن لا تكون كذلك ، إذ الأشياء كلها بالنسبة إلى وضعها الأول متساوية لا قضاء للعقل فيها بحسن ولا قبح).**

11- وقال في **(الموافقات)** 3/28:(**إن الأفعال والتروك من حيث هي أفعال وتروك متماثلة عقلاً بالنسبة إلى ما يقصد بها إذ لا تحسين للعقل ولا تقبيح**)[1].

قلت:والكلام على هذا من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن الأقوال في التحسين والتقبيح أصلها ناشئ عن الاعتقاد ، فلما كان الأشاعرة نفاةً للحكمة قائلين بالجبر ، ويقولون إن الله سبحانه لا يفعل ولا يأمر ولا ينهى لحكمة بل لمجرد المشيئة ، فالله عندهم لا يأمر بشئ لشئ ولا ينهى عن شئ لشئ بل كل ذلك لمحض المشيئة المجردة عن الحكمة، لهذا الأمر قالوا بنفي التحسين والتقبيح العقليين [2]، وجعلوا الأعيان والأفعال والتروك لا تتصف بصفاتٍ في نفسها تجعلها حسنة أو قبيحة قبل ورود الشرع ، فلا فرق بين التوحيد والشرك ، ولا بين الصدق والكذب ، ولا بين النكاح والزنا ، ولا بين الطيب والخبيث ، ونحوها قبل ورود الشرع ، بل لما أمر الله بالتوحيد صار حسناً ولما نهى عن الشرك صار قبيحاً ،ولو أمر بالشرك ونهى عن التوحيد لانقلب الأمر وصار التوحيد قبيحاً والشرك حسناً ، وكذلك باقي الأفعال والتروك، وكل هذا أوجبه فرارهم من تعليل أفعال الله سبحانه ، فلو قالوا بأن الأعيان والأفعال والتروك تتصف بالحسن والقبح في نفسها قبل ورود الشرع لكان فيها صفات لأجلها شرع الله فعلها أو تركها ، فيكون قد أمر بالتوحيد لحسنه ونهى عن الشرك لقبحه ، وأمر بالصدق لحسنه ونهى عن الكذب لقبحه ، وشرع النكاح لحسنه ونهى عن الزنا لقبحه ، وهكذا ، وهم يهربون من التعليل فالله عندهم لا يأمر بشئ لشئ ولا ينهى عن شئ لشئ –كما سبق بيانه-.

فإذا علم هذا تبين أن معنى قول الشاطبي فيما مضى **(فإذا كان الشارع قد شرع الحكم لمصلحة فهو الواضع لها مصلحة وإلا فكان يمكن عقلاً أن لا تكون كذلك ، إذ**

---

[1] وانظر **(الموافقات)** 3/210ففيها إشارة إلى هذا أيضاً.

[2] انظر (الإرشاد) ص 228،(نهاية الأقدام) ص 370، (الأربعين)1/346،(المحصل) ص 202.

الأشياء كلها بالنسبة إلى وضعها الأول متساوية لا قضاء للعقل فيها بحسن ولا قبح)[1]وقوله **(إن الأفعال والتروك من حيث هي أفعال وتروك متماثلة عقلاً بالنسبة إلى ما يقصد بها إذ لا تحسين للعقل ولا تقبيح)**[2]هو ما سبق ذكره من مذهب الأشاعرة في جعلهم الأفعال والتروك متماثلة عقلاً قبل ورود الشرع فلا يحكم العقل فيها بلا حسن ولا قبح ، وأن الله سبحانه لم يأمر بالمأمورات لحسنها ولم ينه عن المنهيات لقبحها ، بل كل ذلك لمحض المشيئة .

ولا شك أن هذا القول قول مبتدع في الإسلام ، ولم يقل أحد من الأئمة والسلف أن العقل لا يحسن ولا يقبح ، أو أنه لا يعلم بالعقل حسن الفعل أو قبحه ، بل هذا قول محدث مبتدع ، وعده جماعة من الأئمة من بدع الأشعري التي لم يسبق إليها[3].

الوجه الثاني:أن هذا القول مخالف للمنقول وللمعقول:

أما مخالفته للمنقول فما تواتر من الآيات والأحاديث التي فيها إن الله سبحانه ذو حكمة بالغة لا يأمر إلا لحكمة ولا ينهى إلا لحكمة و لا يفعل إلا لحكمة سبحانه وتعالى [4]، وأنه يأمر بأفعال لطيبها وحسنها وينهى عن أخرى لخبثها وقبحها كقوله تعالى : (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فهذا صريح في أن الحلال كان طيباً قبل حله ، وأن الخبيث كان خبيثاً قبل حرمته ، لا كما يقول نفاة الحسن والقبح العقليين أن الطيب لم يصر طيباً إلا بعد الأمر به ، والخبيث لم يصر خبيثاً إلا بعد النهي عنه، ، ولو كان لا حسن إلا للمأمور ولا قبح إلا للمنهي لكان معنى الآية(ويحل لهم ما يحل لهم ، ويحرم ما يحرم عليهم) وهذا باطل فإنه لا فائدة فيه[5].

ونحو قوله تعالى(يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر) والقول فيها كالقول في الآية السابقة.

ونحو قوله تعالى(إن الله لا يأمر بالفحشاء) فإنها تدل على أن الفواحش لها صفات في أنفسها من أجلها حرمت ، لذلك نزه الله نفسه أن يأمر بها ، ولو كان الأمر كما يقول نفاة الحسن والقبح لكان معنى الآية (إن الله لا يأمر بما ينهى عنه) وهذا لا فائدة فيه ، وينزه آحاد العقلاء أن يقول مثل هذا الكلام ، فكيف بالله سبحانه ، والآيات في هذا كثيرة.

وأما مخالفته للمعقول :

فإن كل عاقل من مسلم أو كافر يدرك بعقله حسن الصدق والعدل والإحسان ونحوها ، ويدرك بعقله قبح الكذب والظلم

---

[1] **(الموافقات)** 2/534،535.

[2] **(الموافقات)** 3/28.

[3] انظر(الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 95،140،و (الفتاوى الكبرى) 6/611، (درء التعارض) 9/50،(المنهاج)1/450،(العلم الشامخ) للمقبلي ص 109.

[4] انظر هذه الأدلة بالتفصيل في (شفاء العليل)319-346.

[5] انظر (مفتاح دار السعادة) ص 324، (الفتاوى) 8/433.

والإساءة ونحوها ، ولا يقول عاقل قط بالمساواة بين الصدق والكذب ، والعدل والظلم ، والإحسان والإساءة ،والطيبات والخبائث ، بل لو قال أحد بذلك لعدوه مجنوناً ، فانظر إلى هذا المذهب الباطل كيف بنى باطلاً- وهو نفي الحسن والقبح العقليين -على باطل -وهو نفي الحكمة -.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[1]:

(وأما الطرف الآخر في مسألة التحسين والتقبيح فهو قول من يقول إن الأفعال لم تشتمل على صفات هي أحكام ، ولا على صفات هي علل للأحكام ، بل القادر أمر بأحد المتماثلين دون الآخر ، لمحض الإرادة لا لحكمة ولا لرعاية مصلحة في الخلق والأمر.

ويقولون أنه يجوز أن يأمر الله بالشرك بالله ، وينهى عن عبادته وحده ، ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش ، وينهى عن البر والتقوى ، والأحكام التي توصف بها الأحكام مجرد نسبة وإضافة فقط وليس المعروف في نفسه معروفاً عندهم ، ولا المنكر في نفسه منكراً عندهم ، بل إذا قال(يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فحقيقة ذلك عندهم أنه يأمرهم بما يأمرهم ، وينهاهم عما ينهاهم ، ويحل لهم ما يحل لهم ، ويحرم عليهم ما يحرم عليهم –إلى أن قال- فهذا القول ولوازمه هو أيضاً قول ضعيف مخالف للكتاب والسنة ولإجماع السلف والفقهاء مع مخالفته أيضاً للمعقول الصريح ، فإن الله نزه نفسه عن الفحشاء فقال:(إن الله لا يأمر بالفحشاء) كما نزه نفسه عن التسوية بين الخير والشر فقال تعالى:(أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءً محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون) وقال (أفنجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون) وقال (أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار) وعلى قول النفاة لا فرق في التسوية بين هؤلاء وهؤلاء ، وبين تفضيل بعضهم على بعض ، ليس تنزيهه عن أحدهما بأولى من تنزيهه عن الآخر)اهـ.

و قال ابن القيم رحمه الله تعالى[2]:(فإن من المستقر في العقول والفطر أن قضاء هذا الوطر في الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات والجدات مستقبح في كل عقل ، مستهجن في كل فطرة ، ومن المحال أن يكون المباح من ذلك مساوياً للمحظور في نفس الأمر ولا فرق بينهما إلا مجرد التحكم بالمشيئة سبحانك هذا بهتان عظيم ، وكيف يكون في نفس الأمر نكاح الأم واستفراشها مساوياً لنكاح الأجنبية واستفراشها وإنما فرق بينهما محض الأمر .

---

[1] (الفتاوى) 7/433.

[2] (مفتاح دار السعادة) ص 322.

وكذلك من المحال أن يكون الدم والبول والرجيع مساوياً للخبز والماء والفاكهة ونحوها وإنما الشارع فرق بينهما فأباح هذا وحرم هذا مع استواء الكل في نفس الأمر ، وكذلك أخذ المال بالبيع والهبة والوصية لا يكون مساوياً لأخذه بالقهر والغلبة والغصب والسرقة والجناية حتى يكون إباحة هذا وتحريم هذا راجعاً إلى محض الأمر والنهي المفرق بين متماثلين .

وكذلك الظلم والكذب والزور والفواحش كالزنا واللواط وكشف العورة بين الملأ ونحو ذلك كيف يسوغ عقل عاقل أنه لا فرق قط في نفس الأمر بين ذلك وبين العدل والإحسان والعفة والصيانة وستر العورة ، وإنما الشارع يحكم بإيجاب هذا وتحريم هذا .

وهذا مما لو عرض على العقول السليمة التي لم تدخل ولم يمسها ميل للمثالات الفاسدة وتعظيم أهلها وحسن الظن بهم لكانت أشد إنكاراً له ، وشهادة ببطلانه من كثير من الضروريات ، وهل ركّب الله في فطرة عاقلٍ قط أن الإحسان والإساءة والصدق والكذب والفجور والعفة والعدل والظلم وقتل النفوس وإنجاءها ، بل السجود لله وللصنم سواء في نفس الأمر لا فرق بينهما ، وإنما الفرق بينهما الأمر المجرد ، وأي جحد للضروريات أعظم من هذا ؟ وهل هذا إلا بمنزلة من يقول إنه لا فرق بين الرجيع والبول والدم والقئ وبين الخبز واللحم والماء والفاكهة والكل سواء في نفس الأمر وإنما الفرق بالعوائد؟ وأي فرقٍ بين مدعي هذا الباطل وبين مدعي ذلك الباطل؟ وهل هذا إلا بهت للعقل والحس والضرورة والشرع والحكمة ؟ .

وإذا كان لا معنى للمعروف عندهم إلا ما أمر به فصار معروفاً بالأمر، ولا للمنكر إلا ما نهي عنه فصار منكراً بنهيه ، فأي معنى لقوله(يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر) وهل حاصل ذلك زائد على أن يقال يأمرهم بما يأمرهم به ، وينهاهم عما ينهاهم عنه ؟ وهذا كلام ينزه عنه آحاد العقلاء فضلاً عن كلام رب العالمين ، وهل دلت الآية إلا على أنه أمرهم بالمعروف الذي تعرفه العقول ، وتقر بحسنه الفطر ؟ فأمرهم بما هو معروف في نفسه عند كل عقلٍ سليم ، ونهاهم عما هو منكر في الطباع والعقول بحيث إذا عرض على العقول السليمة أنكرته أشد الإنكار ، كما أمر بما إذا عرض على العقل قبله أعظم قبول وشهد بحسنه ، كما قال بعض الأعراب وقد سئل بم عرفت أنه رسول الله ؟ فقال : (ما أمر بشئ فقال العقل ليته ينهى عنه ، ولا نهى عن شئ فقال ليته أمر به)، فهذا الأعرابي أعرف بالله ودينه ورسوله من هؤلاء)اهـ[1].

---

[1] وقد خصّص ابن القيم رحمه الله تعالى أكثر كتابه (مفتاح دار السعادة) للكلام على مسألة التحسين والتقبيح العقليين فراجعه فإنه مفيد جداً في هذه المسألة جزاه الله خير الجزاء.

الوجه الثالث : أن الذي يظهر من كلام الشاطبي رحمه الله تعالى أنه لا يعرف مذهب أهل السنة في المسألة ، بل لا يعرف إلا مذهب الأشاعرة ومذهب المعتزلة ، وهذا يحصل كثيراً في كتب الأشاعرة والمتكلمين-وهي موارد الشاطبي-حيث يذكرون مذهبهم والمذاهب الأخرى أما المذهب الحق فلا يذكرونه لجهلهم به لا لشئ آخر[1].

فالحاصل أنه لما كان مذهب أهل السنة إثبات الحسن والقبح العقليين ، وكان مذهب المعتزلة كذلك ، التبس مذهب أهل السنة بمذهب المعتزلة على بعض الفضلاء ، واعتقد أن كل من قال بالحسن والقبح العقليين فإنه يقول كقول المعتزلة فإن من قولهم أن الأعيان والأفعال والتروك حسنها وقبحها ذاتي وتعلم بالعقل، والشرع مجرد كاشفٍ لهذا لا منشئ له ، وعلى هذا فهم يرتبون الثواب والعقاب على مجرد الحسن والقبح العقليين ولو لم تبلغ الرسالة[2].

والفرق بين المذهبين من وجوه :

الأول : أن أهل السنة أثبتوا لله سبحانه الحكمة في أفعاله وأوامره و نواهيه وهذه الحكمة تتضمن أمرين : حكمة تعود إليه سبحانه ، وحكمة تعود إلى عباده ، أما المعتزلة فلم يثبتوا إلا الحكمة المنفصلة عنه بناءً على مذهبهم في نفي الصفات القائمة بالله سبحانه- وقد سبق تفصيل القول في هذا-.[3]

الثاني:أن أهل السنة لم يضعوا شريعة لله سبحانه بعقولهم ، فجعلوا ما يحسن منهم يحسن منه فيجب عليه فعله ، وما يقبح منهم يقبح منه ويحرم عليه فعله كما فعله المعتزلة – مشبهة الأفعال- حين وضعوا لله شريعة بعقولهم ، بل الله سبحانه لا شبيه له في أفعاله كما لا شبيه له في ذاته وصفاته، وليس كل ما حسن من خلقه حسن منه ولا ما قبح منهم قبح منه[4].

الثالث: أن أهل السنة يجعلون الحسن والقبح صفات ثبوتية للأفعال معلومة بالعقل ، وأن الشرع جاء لتقرير ما هو مستقر في الفطر والعقول من تحسين الحسن وتقبيح القبيح ، ولكنهم لم يرتبوا العقاب على مجرد التحسين والتقبيح العقليين بل لابد من وجود الرسالة والبلاغ ، بخلاف المعتزلة فإنهم يرتبون الثواب والعقاب على مجرد الحسن والقبح العقليين[5].

الرابع:أن أهل السنة يثبتون أقسام الحسن والقبح الثلاثة وهي :

---

[1] انظر (الفتاوى) 5/484.

[2] انظر (شرح الأصول الخمسة) ص 301، (المعتمد) لأبي الحسين البصري المعتزلي 1/363.

[3] انظر ص 43.

[4] (مفتاح دار السعادة) ص 378.

[5] (مفتاح دار السعادة) ص 357،377، وانظر (الفتاوى)7/435.

الأول : أن يكون نفس الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة ولو لم يرد الشرع بذلك ، كما يعلم بالعقل حسن العدل وقبح الظلم ، فهذا حسنه وقبحه راجع إلى نفس الفعل وهو يعلم بالعقل .

الثاني: أن الشارع إذا أمر بشئ صار حسناً ، وإذا نهى عن شئ صار قبيحاً ، فهذا اكتسب فيه الفعل صفة الحسن والقبح من خطاب الشارع ،كالأمر بالصلاة مثلاً فإن صفتها لا تعلم بالعقل بل بخطاب الشارع ، فلما أمر بها علمنا حسن هذه الصفة.

الثالث: أن تكون المصلحة ناشئة من نفس الأمر لا من الفعل ، وذلك كأن يأمر الشارع بشئ ليمتحن به العبد كما أمر إبراهيم بذبح ابنه ، فالحكمة هنا والمصلحة من نفس الأمر لا من المأمور به .

فأهل السنة يثبتون الجميع ، أما المعتزلة فلم تثبت إلا القسم الأول ، وزعموا أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك بدون أمر الشارع[1].

فمما سبق يتبين الفرق الكبير بين مذهب أهل السنة وبين مذهب المعتزلة ، وأن من سوى بينهما فقد أبعد ، والله تعالى أعلم.

---

[1] (الفتاوى)7/434-436،(مفتاح دار السعادة) ص 436.

المبحث الثاني
"مسألة الأسباب والمسببات"

ذهب الشاطبي إلى ما ذهب إليه الأشاعرة في الأسباب ، وكلامه في هذا الباب كثير جداً ، لذلك رأيت أن أقسم كلامه إلى أربع مسائل كما يلي :

المسألة الأولى
"تأثير السبب في المسبب"

ذهب الشاطبي إلى أن السبب هو ما يحصل المسبب عنده لا به ، وأن الله قد أجرى العادة في الخلق أن يحدث المسبب عند السبب- بلا تأثير منه- ، وإليك نصوصه في هذا :

1-قال في **(الاعتصام)** 1/497:(**فالنظر إلى وضع الأسباب والمسببات أحكام وضعها الباري تعالى في النفوس يظهر عندها ما شاء الله من التأثيرات**).

2-وقال في **(الموافقات)** 1/314:(**السبب غير فاعل بنفسه ، بل إنما وقع المسبب عنده لا به، فإذا تسبب المكلف فالله خالق السبب والعبد مكتسب له** – ثم ذكر أدلة وقال 1/315- **والأدلة على هذا تنتهي إلى القطع ، وإذا كان كذلك ، فالالتفات إلى المسبب في فعل السبب لا يزيد على ترك الالتفات إليه ، فإن المسبب قد يكون وقد لا يكون ، هذا وإن كانت مجاري العادات تقتضي أن يكون**).

3- وقال في **(الموافقات)** 1/316:(**وإنما قصده** – أي الشارع- **وقوع المسببات بحسب ارتباط العادة الجارية في الخلق ، وهو أن يكون خلق المسببات على إثر إيقاع المكلف للأسباب ليسعد من سعد ويشقى من شقي**).

4-وقال في **(الموافقات)** 1/317-في مسألة وقوع المسببات-(**التفات إلى العادة الجارية**) وذكر نحو هذا الكلام من كون وقوع المسببات على أثر الأسباب قد أجرى الله العادة به في مواضع منها **(الموافقات)** 1/326،328،354،359.

5- وقال في **(الموافقات)** 1/322:(**أن يدخل** – يعني المكلف**- في السبب على أن المسبب يكون عنده عادة**).

6-وقال في **(الموافقات)** 1/335-336:(**إيقاع السبب بمنزلة إيقاع المسبب ، قصد ذلك المسبب أو لا ، لأنه لما جعل مسبباً له في مجرى العادات عد كأنه فاعل له مباشرة ، ويشهد لهذا قاعدة مجاري العادات ، إذ أجري**

فيها نسبة المسببات إلى أسبابها كنسبة الشبع إلى الطعام ، والإرواء إلى الماء، والإحراق إلى النار ، والإسهال إلى السقمونيا ، وسائر المسببات إلى أسبابها ، فكذلك الأفعال التي تتسبب عن كسبنا منسوبة إلينا وإن لم تكن من كسبنا).

قلت:

وهذا الكلام هو كلام الأشاعرة –الذين اقتفوا آثار الجهمية في إنكار الأسباب- ، فإنهم أنكروا أن يكون للأسباب أي تأثير على المسببات ، وقالوا : إنه ليس في النار قوة الإحراق ، ولا في الماء قوة الإغراق ، ولا في السكين قوة القطع ، قالوا : ولكن الله يخلق المسببات عند وجود هذه الأسباب لا بها ، فعند وجود النار يخلق الله الإحراق بلا تأثير من النار، وعند وجود السكين يخلق الله القطع بلا تأثير من السكين ، وهكذا ، ويقولون : إن الله قد أجرى العادة بخلق المسببات عند وجود هذه الأسباب[1] -وكل هذا طرداً لعقيدتهم في الجبر وأنه لا فاعل إلا الله-.

ومن المعلوم أن هذا باطل في الشرع والعقل ، فإن الله سبحانه وتعالى هو الذي جعل في الأسباب قوة تؤثر في مسبباتها ، وهو خالق السبب والمسبب ، والمسبب إنما حدث بالسبب لا عند السبب –كما يقوله الجبرية- ، وأهل السنة لا ينكرون تأثير القوى والطبائع والأسباب الطبيعية ، بل يقرون بها كإنزال المطر بالسحاب ، وإنبات الأرض بالماء ، ونحو ذلك ، وقد ذكر الله سبحانه تأثير الأسباب في المسببات في كتابه كقوله تعالى :(فسقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات) ، وقال تعالى : (وما أنزل من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها) ، وقوله تعالى(قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم) وغيرها من الآيات ، وهو أمر معلوم بالعقل والمشاهدة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[2]:(جمهور أهل السنة المثبتة للقدر[3]من جميع الطوائف يقولون: إن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وأن له قدرة حقيقية ، واستطاعة حقيقية ، وهم لا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية ، بل يقرون بما دل عليه الشرع والعقل من أن الله يخلق السحاب بالرياح، وينزل الماء بالسحاب ، وينبت النبات بالماء ، ولا يقولون إن القوى والطبائع الموجودة في المخلوقات لا تأثير لها ، بل يقرون أن لها تأثيراً لفظاً ومعنى ، حتى جاء لفظ الأثر في مثل قوله تعالى(ونكتب ما قدموا وآثارهم) وإن كان التأثير هناك أعم منه في الآية ، لكن يقولون : هذا التأثير هو تأثير الأسباب في مسبباتها ، والله تعالى خالق السبب والمسبب ،

---

[1] انظر (الإرشاد) ص 173،(نهاية الأقدام)ص 54،(البحر المحيط) للزركشي 2/9.

[2] (منهاج السنة) 3/12.

[3] يعني رحمه الله بأهل السنة هنا مثبتي خلافة أبي بكر وعمر ومن هم خلاف الرافضة وفي هؤلاء مبتدعة، ولا يقصد بهم أهل السنة والجماعة.

ومع أنه خالق السبب فلا بد له من سبب آخر يشاركه ، ولا بد له من معارض يمانعه ، فلا يتم أثره – مع خلق الله له – إلا بأن يخلق الله السبب ويزيل الموانع .

ولكن هذا القول الذي حكاه[1]هو قول بعض المثبتة للقدر كالأشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، حيث لا يثبتون في المخلوقات قوى وطبائع ، ويقولون: إن الله فعل عندها لا بها ، ويقولون : إن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل)اهـ.

وقال رحمه الله تعالى[2]:(ومذهب الفقهاء أن السبب له تأثير في مسببه ، ليس علامة محضة ، وإنما يقول إنه علامة محضة طائفة من أهل الكلام الذين بنوا على قول جهم – إلى أن قال- ومملـوء – يعني القرآن- بأنه يخلق الأشياء بالأسباب ، لا كما يقوله أتباع جهم : أنه يفعل عندها لا بها ، كقوله تعالى (أنزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها) ، وقوله(وأنزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبتنا به جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد رزقاً للعباد وأحيينا به بلدة ميتاً) وقوله(وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات) وقوله(يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام) وقوله(قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم) ونحو ذلك)اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى[3]:(وعندهم – يعني الجهمية الجبرية- أن الله لم يخلق شيئاً بسبب، ولا جعل في الأسباب قوى وطبائع تؤثر ، فليس في النار قوة الإحراق ، ولا في السم قوة الإهلاك ، ولا في الماء والخبز قوة الري والتغذي به ، ولا في العين قوة الإبصار ، ولا في الأذن والأنف قوة السمع والشم ، بل الله سبحانه يحدث هذه الآثار عند ملاقاة هذه الأجسام ، لا بها ، فليس الشبع بالأكل ، ولا الري بالشرب ، ولا العلم بالاستدلال ، ولا الانكسار بالكسر ، ولا الإزهاق بالذبح – إلى أن قال- بل عندهم صدور الكائنات والأوامر والنواهي عن محض المشيئة الواحدة التي رجحت مثلاً على مثل بغير مرجح ، فعنها يصدر كل حادث ، ويصدر مع الحادث حادث آخر مقترناً به اقتراناً عادياً لا أن أحدهما سبب الآخر ولا مرتبط به –إلى أن قال- وطرد هذا المذهب مفسد للدنيا والدين ، بل ولسائر أديان الرسل ، ولهذا لما طرده قوم أسقطوا الأسباب الدنيوية وعطلوها وجعلوا وجودها كعدمها[4]، ولم يمكنهم ذلك فإنهم لا بد أن يأكلوا ويشربوا ويباشروا من الأسباب

---

[1] يعني الرافضي صاحب (منهاج الندامة) والذي يرد عليه شيخ الإسلام رحمه الله هنا، وقد ذكر الرافضي أن أهل السنة ينكرون أن يكون للعبد تأثير في شئ.

[2] (الفتاوى)8/486.

[3] (مدارج السالكين) 3/496.

[4] وهذا ما ذهب إليه الشاطبي كما يأتي إن شاء الله تعالى في المسألة الرابعة.

ما يدفع عنهم الحر والبرد والألم ، فإن قيل لهم:هلا أسقطتم ذلك؟ قالوا:لأجل الاقتران العادي ، فإن قيل لهم هلا قمتم بما أسقطتموه لأجل الاقتران العادي أيضاً ، فهذا المذهب قد فطر الله سبحانه الحيوان ناطقه وأعجمه على خلافه ، وقوم طردوه فتركوا له الأسباب الأخروية)[1]اهـ.

[1] وانظر (شفاء العليل) ص 315.

المسألة الثانية
"اعتقاد تأثير الأسباب"

ذهب الشاطبي إلى أن اعتقاد تأثير السبب في المسبب شرك ، وهذا امتداد للمسألة السابقة، فإن الجبرية يعتقدون أنه لا فاعل إلا الله ، لذلك فمن نسب التأثير إلى غيره فقد أشرك ،وإليك نصوصه في ذلك :

1-قال في **(الموافقات)** 1/321:(**أن يدخل فيها** – يعني في الأسباب- **على أنه فاعل للمسبب أو مولد له ، فهذا شرك مضاهٍ له والعياذ بالله ، والسبب غير فاعل بنفسه ، والله خالق كل شئ ، (والله خلقكم وما تعملون) ، وفي الحديث (اصبح من عبادي مؤمن بي وكافر) الحديث، فإن المؤمن بالكوكب الكافر بالله هو الذي جعل الكوكب فاعلاً بنفسه ، وهذه المسألة قد تولى النظر فيها أرباب الكلام**).

2- وقال في **(الموافقات)** 1/323:(**فإذا كانت الأسباب مع المسببات داخلة تحت قدرة الله ، فالله هو المسبب لا هي إذ ليس له شريك في ملكه ، وهذا كله مبين في علم الكلام ، وحاصله يرجع إلى عدم اعتبار السبب في المسبب من جهة نفسه ، واعتباره فيه من جهة أن الله مسببه وهو صحيح**)[1].

3-وقال في **(الموافقات)** 1/328:(**اعتقاد المعتقد لكون السبب هو الفاعل معصية**).

قلت:والكلام على هذا من وجهين:

الوجه الأول:أن هذا القول هو قول الأشاعرة –كما سبق- ، وهو خلاف ما عليه أهل السنة، فإنهم يثبتون تأثير الأسباب في المسببات ، والله هو خالق السبب والمسبب ، وليس في جعل السبب مؤثراً في المسبب شرك لأن الله سبحانه هو الذي جعله كذلك .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[2]:(والتأثير اسم مشترك ، قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع والتوحيد بالاختراع ، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة فحاشا لله لم يقله سني ، وإنما هو المعزو إلى أهل الضلال.

وإن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل ، أو في وجهٍ من وجوهه كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات ، فهو أيضاً باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله سبحانه في ذرة أو فيل ، وهل

---

[1] وانظر **(الموافقات)** 1/328ففيها ما يشير إلى هذا.
[2] (الفتاوى) 8/389.

هو إلا شرك دون شرك وإن كان قائل هذه المقالة ما نحا إلا نحو الحق.

وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة ، بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سبحانه وتعالى الفعل بهذه القدرة ، كما خلق النبات بالماء، وكما خلق الغيث بالسحاب ، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب فهذا حق، وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات ، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً ، وقد قال الحكيم الخبير (فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات) (أنبتنا به حدائق ذات بهجة) وقال تعالى (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم) فبين أنه المعذب ، وأن أيدينا أسباب وآلات و أوساط وأدوات في وصول العذاب إليهم)[1].

وقال أيضاً[2]:(والحوادث تضاف إلى خالقها باعتبار ، وإلى أسبابها باعتبار ، فهي من الله مخلوقة له في غيره ، كما أن جميع حركات المخلوقات وصفاتها منه ، وهي من العبد صفة قائمة به ، كما أن الحركة من المتحرك المتصف بها وإن كان جماداً ، فكيف إذا كان حيواناً؟ وحينئذٍ فلا شركة بين الرب وبين العبد لاختلاف جهة الإضافة ، كما أنا إذا قلنا : هذا الولد من هذه المرأة بمعنى أنها ولدته ، ومن الله بمعنى أنه خلقه ، لم يكن بينهما تناقض .وإذا قلنا : هذه الثمرة من هذه الشجرة وهذا الزرع من هذا الأرض بمعنى أنه حدث فيها ، ومن الله بمعنى أنه خلقه منها ، لم يكن بينهما تناقض).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى[3]:(ويا لله العجب !! إذا كان الله خالق السبب والمسبب ، وهو الذي جعل هذا سبباً لهذا ، والأسباب والمسببات طوع مشيئته وقدرته ، منقادة لحكمته ، إن شاء أن يبطل سببية الشئ أبطلها ، كما أبطل إحراق النار على خليله إبراهيم ، وإغراق الماء على كليمه وقومه ، وإن شاء أقام لتلك الأسباب موانع تمنع تأثيرها مع بقاء قواها ، وإن شاء خلى بينها وبين اقتضائه لآثارها ، فهو سبحانه يفعل هذا وهذا وهذا ، فأي قدحٍ يوجب ذلك في التوحيد؟ وأي شركٍ يترتب على ذلك بوجهٍ من الوجوه؟.

ولكن ضعفاء العقول إذا سمعوا أن النار لا تحرق ، والماء لا يغرق ، والخبز لا يشبع ، والسيف لا يقطع ، ولا تأثير لشئ من البتة ، ولا هو سبب لهذا الأثر ، وليس فيه قوة ، وإنما الخالق المختار يشاء حصول كل أثر من هذه الآثار عند ملاقاة كذا لكذا ، قالت : هذا التوحيد وإفراد الرب بالخلق والتأثير ، ولم يدر هذا القائل أن

---

[1] وانظر (الفتاوى) 8/134،(منهاج السنة) 3/12،13،114،415.
[2] (منهاج السنة) 3/146.
[3] (شفاء العليل) ص 317.

هذا إساءة ظن بالتوحيد ، وتسليط لأعداء الرسل على ما جاءوا به كما تراه عياناً في كتبهم ، ينفرون الناس عن الإيمان)اهـ.

الوجه الثاني: أن قول الشاطبي (**وفي الحديث (أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر)الحديث، فإن المؤمن بالكوكب الكافر بالله هو الذي جعل الكوكب فاعلاً بنفسه**) خطأ ، ففي الحديث (وأما من قال مُطِرْنا بنوء كذا وكذا فذاك كافر بي مؤمن بالكوكب) ولم يقولوا (أمطرنا نوء كذا وكذا) والفرق بين الأمرين ظاهر ، فقولهم (مُطِرنا) مبني للمفعول ، ولو بنيته للفاعل لكان التقدير (أمطرنا الله) فهم نسبوا الفعل إلى الله سبحانه ولكنهم جعلوا النوء سبباً في ذلك بدليل (باء السببية) الداخلة على (نوء كذا) ، والله سبحانه لم يجعل النوء سبباً قدرياً للمطر ، والقاعدة المعلومة من النصوص أن جعل ما ليس بسببٍ سبباً شركٌ أصغر ، كالطيرة مثلاً فقد جاء النص على أنها شرك لأن المتطير جعل ما لم يجعله الله سبباً للتطير ، وكالتمائم فإن صاحبها جعلها سبباً في الحفظ وليست كذلك، وكالتولة فإن صاحبها جعلها سبباً للمحبة وليست كذلك ، بخلاف الأسباب القدرية أو الشرعية التي جعلها الله سبحانه أسباباً فإن نسبة مسبباتها إليها لا شئ فيها –كما سبق- ، فهؤلاء لو قالوا (مُطِرنا بالسحاب) لكان الكلام صحيحاً ولا شئ فيه البتة ، فإن السحاب سبب للمطر جعله الله كذلك، وذكره في كتابه ، فالفرق بين المسألتين أن أولئك جعلوا ما ليس بسببٍ سبباً وهو النوء ، وهؤلاء ذكروا سبباً قدرياً صحيحاً ، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة
"مسألة التولد"

والمقصود بالتولد : وجود مسبب تولد من سـبب مباشـر مـن العبد ، كتولد الشبع عن الأكل، والري عن الشرب ، وزهوق النفـس عن القتل ، ونحوها ، فذهب الشاطبي في هذه المسـألة –كعـادته- إلى مذهب الأشاعرة ، وهو أن هذه الأمور من فعل الله سـبحانه لا كسب فيها للمكلف ولا قدرة له عليها ، وإليك نصوصه في ذلك :

1-قال في **(الموافقات)** 1/302:(**ثبت في الكلام أن الذي للمكلف تعاطي الأسباب ، وإنما المسببات من فعل الله وحكمه لا كسب فيه للمكلف**)

2-وقال في **(الموافقات)** 1/306:(**فصارت الأسباب هي التي تعلقت بها مكاسب العباد دون المسببات ، فإذاً لا يتعلق التكليف إلا بمكتسب ، فخرجت المسببات عن خطاب التكليف ، لأنها ليست من مقدورهم ، ولو تعلق بها لكان تكليفاً بما لا يطاق**).

3- وقال في **(الموافقات)** 1/308:(**إن المسببات راجعة إلى الحاكم المسبِّب ، وإنها ليست من مقدور المكلف**).

4-وقال في **(الموافقات)** 1/312:(**إن المسببات غير مقدورة للعباد كما تقدم**).

5-وقال في **(الموافقات)** 1/337:(**المسببات التي حصل بها النفع والضر ليست من فعل المتسبب**).

6-وقال في **(الموافقات)** 1/355:(**قد تبين أن المسبب ليس للمكلف ، ولم يكلف به ، بل هو لله وحده**).

7-وقال في **(الموافقات)** 1/356:(- فسر حديث (وإن أصابك شئ فلا تقل :لو أني فعلت كان كذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان) – قال:**فقد نبهك على أن لو تفتح عمل الشيطان ، لأنه التفات إلى المسبب في السبب ، كأنه متولد عنه أو لازم عقلاً ، بل ذلك قدر الله وما شاء فعل ، إذ لا يعينه وجود السبب ، ولا يعجزه فقدانه**)[1].

8-وقال في **(الموافقات)** 3/36:(**المسببات ليست من فعل المتسبب وإنما هي من فعل الله تعالى ، فالله هو خالق الولد من الماء ، والسكر عن الشرب ، كالشبع مع الأكل ، والري مع الماء، والإحراق مع النار**).

---

[1] وكلامه من هذا الجنس كثير في فصل الأسباب في **(الموافقات)** 1/301-405.

9-وقال في **(الموافقات)** 3/440:(**كلفنا في الأسباب بالأمر والنهي ، وأما أنفس المسببات من حيث هي مسببات فمخلوقة لله تعالى**).

قلت:والكلام على هذا من وجوه:

الوجه الأول : أن هذه المسألة وتسمى (مسألة التولد) ويُمثل لها باندفاع الحجر عند اعتماد العبد عليه ، فهل اندفاعه هذا مقدور للعبد ومن فعله أو من فعل الله سبحانه ولا قدرة للمكلف عليه؟ ذهب الأشاعرة تبعاً لمذهبهم في الجبر أنه فعلٌ لله سبحانه ولا قدرة للعبد عليه مطلقاً ، وطردوا هذا في كل المسببات المتولدة عن الأسباب كالشبع من الأكل ، والري من الشرب ، والزهوق من القتل، وهكذا [1]، أما المعتزلة فقد ذهبوا –طرداً لقاعدتهم في القدر- إلى أن هذه المتولدات من فعل العبد فقط[2].

والحق في هذه المسألة هو ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[3]:

(والقول الوسط أن هذه الأمور التي يقال لها المتولدات حاصلة بسبب فعل العبد ، وبالأسباب الأخرى التي يخلقها الله ، فالشبع يحصل بأكل العبد وابتلاعه ، وبما جعله الله في الإنسان وفي الغذاء من القوى المعينة على حصول الشبع ، وكذلك الزهوق حاصل بفعل العبد ، وبما جعله في المحل من قبول الانقطاع ، وهو سبحانه خالق للأثر المتولد عن هذين السببين اللذين أحدهما فعل العبد، وهو خالق السببين جميعاً ، ولهذا كان العبد مثاباً على المتولدات ، والله تعالى يكتب له بها عملاً، وقد ذكر الأفعال المباشرة والمتولدة [4]في آيتين في القرآن ، قال تعالى (ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يطئون موطئاً يغيظ الكفار ولا ينالون من عدوٍ نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح) فهذه الأمور كلها هي مما يسمونه متولداً ، فإن العطش والتعب والجوع هو من المتولدات ، وكذلك غيظ الكفار ، وكذلك ما يحصل فيهم من هزيمة ونقص نفوس وأموال وغير ذلك ، ثم قال الله تعالى (ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون وادياً إلا كتب لهم) فالإنفاق وقطع الوادي عمل مباشر فقال فيه (إلا كتب لهم) ولم يقل : به عمل صالح ، وأما الجوع والعطش والنصب و غيظ الكفار وما ينال منهم فهو من المتولدات فقال فيه (إلا كتب لهم به عمل صالح) فدل ذلك على أن عملهم سبب في حصول ذلك وإلا فلا يكتب للإنسان عمل بدون سبب من عمله، بل تكتب

---

[1] انظر في مذهب الأشاعرة (التمهيد) ص 334،(الإرشاد) ص 206، (الأربعين) 1/341، (المحصل) ص 200.

[2] انظر (شرح الأصول الخمسة) ص 363.

[3] (درء التعارض) 9/31-33.

[4] المباشرة هي : التي تكون متصلة بالعبد كالأكل والشرب والمشي والحركة.
والمتولدة هي : التي تكون منفصلة عن العبد بسبب فعل مباشر له كالشبع الناتج عن الأكل ، والري الناتج عن الشرب.

الآثار لأنها من أثر عمله-إلى أن قال-ولهذا كانت هذه التي يسمونها المتولدات يؤمر بها تارة ، وينهى عنها أخرى كما قال تعالى (فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)[1] وقال(إن تنصروا الله ينصركم) وقال تعالى(وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر)[2] وقال تعالى(قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم و ينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين)[3] فأخبر أنه هو المعذب بأيدي المؤمنين ، وهذا مبسوط في موضع آخر[4]).

الوجه الثاني: أن قوله –في تفسير الحديث-(**فقد نبهك على أن (لو) تفتح عمل الشيطان لأنه التفات إلى المسبب في السبب كأنه متولد عنه أو لازم له عقلاً**) فإنه تفسير على ما يوافق مذهبه في القدر وفي الأسباب والمسببات ، وليس هذا تفسير الحديث ، بل كانت (لو) تفتح عمل الشيطان لأنها دليل على الجزع والتسخط والتأسف على ما فات ، وعدم الرضا بالقدر ، وهذا هو المذموم هنا ، فعلى العبد عند المصائب أن ينظر إلى القدر وأن لا يتحسر على الماضي[5].

ولو كان الأمر كما قال الشاطبي لما جاز استعمال (لو) مطلقاً لأنها بالمعنى الذي ذكره ، وقد جاء في الصحيح قوله ﷺ ([illegible]

---

[1] وزهوق أنفس المشركين متولد من فعل المسلمين،وهو هنا أمر به.

[2] والنصر في الآيتين متولد من جهاد المسلمين.

[3] وتعذيب الله للمشركين هنا وإخزاؤهم ونصر المسلمين عليهم وإشفاء صدور المؤمنين كلها متولدات من قتال المسلمين.

[4] انظر في هذا (الدرء) 9/338-343،(الفتاوى)8/521،522،(تلخيص الاستغاثة)ص 221-224.

[5] انظر (الفتاوى)8/77،(شفاء العليل) ص 34،(فتح المجيد) ص 462.

[1] (مدارج السالكين) 3/495.

[2] (تلبس إبليس) ص 314.

[3] (منهاج السنة) 5/362-366.

[illegible]

[illegible]

[1] (مدارج السالكين)3/495.

المبحث الثالث

"تفسير الظلم"

قال في **(الموافقات)** 2/354:(**بل لو عذب أهل السماوات والأرض لكان ذلك بحق الملك**).

قلت:

وكلامه هذا موافق لمذهبه في القدر –وهو نفس كلام الأشاعرة- فإن الأشاعرة يفسرون الظلم بأنه التصرف في ملك الغير ،والله سبحانه وتعالى له كل شئ فيمتنع عليه الظلم [1]، لذلك قالوا: بأن كل ما يقدره الذهن من الممكنات فليس بظلم إن فعله الرب لأن هذا له بحق الملك.

والصحيح ما عليه أهل السنة أن الظلم هو وضع الشئ في غير موضعه ، وأن الله سبحانه قادر على الظلم لكنه منزه عنه كما قال تعالى :(ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً) يعني :فلا يخاف أن يحمل عليه سيئات غيره فيعاقبه عليها، ولا لا يخاف أن يهضمه حسناته فينقصه ثوابها-كما قال أهل التفسير[2]-،وكما قال تعالى (ولا يظلمون نقيرا) وقوله تعالى(إن الله لا يظلم مثقال ذرة) وقوله تعالى(وما ربك بظلام للعبيد) وقوله(فلا تظلم نفس شيئاً) وغيرها من الآيات، وفي مسلم عن أبي ذر [illegible]

[illegible]

[1] انظر (إحياء علوم الدين) 1/133، وانظر (منهاج السنة) 1/135،(النبوات) ص 97.

[2] (تفسير الطبري)8/462.

[3] (مفتاح دار السعادة) ص 428.

[1] وانظر (منهاج السنة)1/134-3/20،141وما بعدها.

الباب الثالث

"في مخالفاته الأخرى"

وتحته ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تأثره بعلم الكلام.

الفصل الثاني:تأثره بالصوفية.

الفصل الثالث:إنكاره المهدي.

الفصل الأول
"تأثره بعلم الكلام"

تمهيد:

تأثر الشاطبي رحمه الله تعالى بعلم الكلام تأثراً ظاهراً ، بل إنه كما يتضح من كثير من كلامه يعظم هذا العلم ، وما سبق في مباحث التوحيد والإيمان والقدر جزء من تأثره به ، وقد ذكرت أن كتب الكلام هي موارده في تقرير العقائد ويحيل إليها دائماً[1]، وفي هذا الفصل سوف أذكر بعض المسائل الأخرى التي ظهر فيها تأثره بهم من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: كلامه في النبوات.

المبحث الثاني: كلامه في الميزان .

المبحث الثالث: كلامه في الأخبار.

المبحث الرابع:في تعظيم علم الكلام.

---

[1] ومن الأمثلة على إحالاته عليها –مما لم يسبق ذكره- **(الموافقات)** 1/27،40،2/9،4/13.

المبحث الأول

"كلامه في النبوات"

1-قال في **(الموافقات)** 2/484:(**إنه لولا أن اطراد العادات معلوم لما عرف الدين من أصله، فضلاً أن تعرف فروعه ، لأن الدين لا يعرف إلا عند الاعتراف بالنبوة ، ولا سبيل إلى الاعتراف بها إلا بواسطة المعجزة ، ولا معنى للمعجزة إلا أنها فعل خارق للعادة ، ولا يحصل فعل خارق للعادة إلا بعد تقرير اطراد العادة في الحال والاستقبال كما اطردت في الماضي ، ولا معنى للعادة إلا أن الفعل المفروض لو قدر وقوعه غير مقارنٍ للتحدي لم يقع إلا على الوجه المعلوم في أمثاله ، فإذا وقع مقترناً بالدعوة خارقاً للعادة علم أنه لم يقع كذلك مخالفاً لما اطرد عليه الأمر والداعي صادق ، فلو كانت العادة غير معلومة لما حصل العلم بصدقه اضطراراً لأن وقوع مثل ذلك الخارق لم يكن بدون اقتران الدعوة والتحدي ، لكن العلم بصدقه حاصل ، فدل على أن ما انبنى عليه العلم معلوم أيضاً وهو المطلوب**).

2-وقال في **(الموافقات)** 2/486:(**إذا رأينا جزئياً انخرقت فيه العادة على شرط ذلك دلنا على ما تدل عليه الخوارق من نبوة النبي** [illegible]).

[illegible] :

[illegible]:

[illegible]([illegible]) [illegible]

[illegible][1] [illegible][2] [illegible].

[illegible][3]–[illegible]–:([illegible] [illegible] – [illegible]

---

[1] انظر(شرح الأصول الخمسة) ص 568.

[2] انظر (الإنصاف) ص 54، (الإرشاد) ص 260،(نهاية العقول) ص 417،(المحصل) ص 207.

[3] (شرح العقيدة الأصفهانية) ص 88.

يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس) ، وقوله تعالى –عن موسى-(ولتصنع على عيني) ،وقال تعالى:(الله أعلم حيث يجعل رسالته) فهو سبحانه حكيم يضع الأمور في مواضعها ، فهو أعلم بمن يصلح لرسالته ممن يتصف بالأخلاق الجميلة والبريء من الأخلاق الدنيئة [5]، وهو ذو الحكمة البالغة في أمره ونهيه وأفعاله ، لهذا فالكلام على النبوة فرع على إثبات الحكمة[6].

وقد روى البخاري عن أبي هريرة

---

[1] يعني بهذه الأمور إما إنكار الكرامات والسحر كما ذهب إليه المعتزلة وغيرهم، وإما التسوية بين خوارق الأنبياء والأولياء والسحرة والتفريق بينها بمجرد الدعوى والتحدي ونحوه مما سيأتي إن شاء الله تعالى.

[2] راجع ص 61 .

[3] انظر (النبوات) ص 100،195،256.

[4] (النبوات) ص 256،(شرح العقيدة الأصفهانية) ص 124.

[5] انظر (تفسير ابن كثير) 2/194،(تفسير ابن سعدي) 2/66.

[6] (النبوات) ص 233.

[1] انظر (الجواب الصحيح) 1/32،33،(شرح العقيدة الأصفهانية)88-106.
[2] انظر (الجواب الصحيح) 4/387 وما بعدها.
[3] (الشفا) 1/246-248.

زيتها يضئ ولو لم تمسسه نار) هذا مثل ضربه الله تعالى لنبيه (يكاد

[1] (شرح الأصول الخمسة) ص 572.
[2] (الأصول والفروع) لابن حزم ص 132، و (الدرة فيما يجب اعتقاده) ص 192، وانظر (النبوات) ص 2،102.
[3] انظر (النبوات) ص 210،219،268.
[4] (النبوات) ص 207.

[1] (النبوات) ص 217.

[2] وانظر في هذا (النبوات) 4،14،189،193-195،207،212،217-218،(الجواب الصحيح)4/280.

[3] انظر (الإنصاف) ص 54،(الإرشاد) ص 269،(نهاية الأقدام) ص 421،(المحصل) ص 207،وانظر في نقضه(النبوات) 102-122،189-190.

[1] انظر (النبوات) ص 107.
[2] انظر (النبوات)ص 106،121،141.
[3] (النبوات) ص 210.
[4] وانظر في التفريق بين المعجزات وخوارق السحرة والكهان (النبوات) 127-275،279-286.
[5] (النبوات) ص 199.
[6] لجعلهم آيات الأنبياء من جنس خوارق الشياطين.
[7] لنفيهم الحكمة وأن الله سبحانه لا يفعل شيئاً لشئ.

[illegible]

[1] أي في باب أفعال الرب لنفيهم للحكمة وأن الله لا يفعل شيئاً لشئ ،فلا يستدلون بأنه أتى بالخارق ليدل على النبوة.

[2] أي في باب النبوات وتسويتهم بين خوارق الأنبياء وخوارق الشياطين ، فلا دليل يختص بالنبوة.

[3] (الإرشاد) ص 275.

[4] انظر (النبوات) ص 268.

[5] انظر (النبوات) ص 223،224،(الجواب الصحيح) 4/326.

المبحث الثاني
"كلامه في الميزان"

قال في **(الاعتصام)** 2/842:(**الميزان يمكن إثباته ميزاناً صحيحاً على ما يليق بالدار الآخرة وتوزن فيه الأعمال على وجهٍ غير عادي ، نعم يقر العقل بأن أنفس الأعراض وهي الأعمال لا توزن وزن الموزونات عندنا في العادات وهي الأجسام ، ولم يأت في النقل ما يعين أنه كميزاننا من كل وجه ، أو أنه عبارة عن الثقل أو أنفس الأعمال توزن بعينها ، فالأخلق الحمل إما على التأويل ، وإما على التسليم ، وهذه الأخيرة طريقة الصحابة** -ثم قال- **فإن قيل : فالتأويل إذاً خارج عن طريقتهم ، فأصحاب التأويل على هذا من الفرق الخارجة ، قيل : لا ، لأن الأصل في ذلك التصديق بما جاء التسليم محضاً، أو مع التأويل نظر لا يبعد ، إذ قد يحتاج إليه في بعض المواضع**).

قلت:والكلام على هذا من وجوه:

الوجه الأول: أنه هنا سوّغ ما سماه (التأويل) للميزان – بمعنى إنكار أن يكون ميزاناً حسياً توزن فيه الأعمال يوم القيامة- وهو خلاف ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة[1] ، وخلاف ما ذهب إليه الأشاعرة متقدموهم[2]ومتأخروهم[3]، بل وخلاف ما ذهب إليه المعتزلة البصريون ، فإن تأويل الميزان هو قول البغداديين من المعتزلة دون البصريين[4]، والبغداديون أعظم ابتداعاً وأشد غلواً من البصريين[5].

وقد روى حنبل بن إسحاق رحمه الله تعالى في كتاب (السنة) عن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أنه قال رداً على من أنكر الميزان ما معناه (قال الله تعالى(ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) وذكر النبي [illegible][6].

[illegible] (**[illegible]**) [illegible]

---

[1] انظر (الفتاوى)4/302،(شرح العقيدة الطحاوية)ص 608،(لوامع الأنوار)2/184، (معارج القبول) 2/844.

[2] انظر (المقالات) ص 472، (الإنصاف)ص 46.

[3] انظر (الإرشاد) ص 320،(المحصل) ص 235.

[4] انظر(درء التعارض) 5/348.

[5] انظر(الفتاوى)13/300،6/320،(الفتاوى الكبرى) 6/553.

[6] انظر (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي 3/1173،(فتح الباري) لابن حجر 13/658ح 7563.

[1] (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) 3/1173،(الشريعة) 3/1329.
[2] انظر (تفسير ابن كثير) 2/226،(معارج القبول) 2/845.
[3] حكى الإجماع غير واحد منهم ابن حجر في (فتح الباري) 13/659، والسفاريني في (لوامع الأنوار) 2/185.

[4]:

(

.

!!

)

[4] (شرح العقيدة الطحاوية) 613.

المبحث الثالث
"كلامه في الأخبار"

1-قال في **(الموافقات)** 1/27:(**ووجود القطع فيها** – أي في الأدلة الشرعية- **على الاستعمال المشهور معدوم ، أو في غاية الندور ، أعني في آحاد الأدلة ، فإنها إن كانت من أخبار الآحاد فعدم إفادتها القطع ظاهر ، وإن كانت متواترة فإفادتها القطع موقوفة على مقدمات جميعها أو غالبها ظني ، والموقوف على الظني لا بد أن يكون ظنياً ، فإنها تتوقف على : نقل اللغات وآراء النحو ، وعدم الاشتراك ، وعدم المجاز والنقل الشرعي أو العادي والإضمار والتخصيص للعموم والتقييد للمطلق، وعدم الناسخ والتقديم والتأخير والمعارض العقلي ،وإفادة القطع مع اعتبار هذه الأمور متعذر ، وقد اعتصم من يقول بوجودها بأنها ظنية في أنفسها لكن إذا اقترنت بها قرائن مشاهدة أو منقولة فقد تفيد اليقين ، وهذا كله نادر أو متعذر**).

2-وقال في **(الموافقات)** 2/79-80:(**إن المتمسك بالدلائل النقلية إذا كانت متواترة موقوف على مقدمات عشر كل واحدة منها ظنية ، والموقوف على الظني لا بد أن يكون ظنياً، فإنها تتوقف على : نقل اللغات وآراء النحو ، وعدم الاشتراك ، وعدم المجاز ، وعدم النقل الشرعي أو العادي، وعدم الإضمار ، وعدم التخصيص للعموم ، وعدم التقييد للمطلق ، وعدم الناسخ، وعدم التقديم والتأخير ، وعدم المعارض العقلي ، وجميع ذلك أمور ظنية**).

3-وقال في **(الموافقات)**3/310:(**والأدلة التي يتلقى معناها من الألفاظ لا تتخلص إلا أن تسلم من القوادح العشرة المذكورة في أول الكتاب ، وذلك عسير جداً**).

قلت:

وهذا القول هو قول المبتدعة ، وقد تزعم القول بذلك رأس الأشاعرة ومتكلمهم (الرازي)[1]، وذكر بعض المتكلمين أنه مذهب المعتزلة وجمهور الأشاعرة[2]، بل قال في ذلك شيخ الإسلام رحمه

---

[1] انظر كتب الرازي :(المحصول في أصول الفقه)1/1/548،(أساس التقديس) 234،235، (الأربعين) 2/251-254،(المحصل) ص 51، وقد قال المعلمي رحمه الله تعالى (التنكيل)2/326:(وأصل التشكيك كله للرازي كما يعلم من بعض كتب أصول الفقه).

[2] انظر (التنكيل) للمعلمي 2/332.

الله تعالى[1]:(فتجد أبا عبد الله الرازي يطعن في دلالة الأدلة اللفظية على اليقين، وفي إفادة الأخبار للعلم، وهذان هما مقدمتا الزندقة) وذكر في موضع آخر أنها من قواعد الإلحاد[2]، وقال في هذا أيضاً[3]: (ولا ريب أن هذا عمدة كل زنديق ومنافق يبطل العلم بما بعث الله به رسوله ،تارة يقول : لا نعلم أنهم قالوا ذلك[4]، وتارة يقول : لا نعلم ما أراده بهذا القول[5]، ومتى انتفى العلم بقولهم أو بمعناه لم يستفد من جهتهم علم ، فيتمكن بعد ذلك أن يقول ما يقول من المقالات وقد أمن على نفسه أن يعارض بآثار الأنبياء، لأنه قد وكل ثغرها بذينك الدامحين الدافعين لجنود الرسول عنه ، الطاعنين لمن احتج بها. وهذا القدر بعينه هو عين الطعن في نفس النبوة ، وإن كان يقر بتعظيمهم وكمالهم إقرار من لا يتلقى من جهتهم علماً ، فيكون الرسول عنده بمنزلة خليفة يعطى السكة والخطبة رسماً ولفظاً ، كتابة وقولاً ، من غير أن يكون له أمر أو نهي مطاع ، فله صورة الإمامة بما جعل له من السكة والخطبة، وليس له حقيقتها)اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى[6]:

(الفصل الرابع والعشرون : في ذكر الطواغيت الأربع التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين ، وانتهكوا بها حرمة القرآن ، ومحو بها رسوم الإيمان) ثم قال(وهذه الطواغيت الأربع: هي التي فعلت بالإسلام ما فعلت ، وهي التي محت رسومه ، وأزالت معالمه ، وهدمت قواعده ، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب ، ونهجت الطعن فيها لكل زنديق وملحد ، فلا يحتج عليه المحتج بحجة من كتاب الله أو سنة رسوله إلا لجأ إلى طاغوت من هذه الطواغيت واعتصم به ، واتخذه جنة يصد به عن سبيل الله ، والله تعالى بحوله وقوته ومنه وفضله قد كسر هذه الطواغيت طاغوتاً طاغوتاً ، على ألسنة خلفاء رسله وورثة أنبيائه ، فلم يزل أنصار الله ورسوله يصيحون بأهلها من أقطار الأرض ، ويرجمونهم بشهب الوحي ، وأدلة المعقول ، ونحن نفرد الكلام عليها طاغوتاً طاغوتاً) ثم قال :(الطاغوت الأول : قولهم نصوص الوحي أدلـة لفظية وهي لا تفيد اليقين ، قـال متكلمهم-ويعني به الرازي وتبعه الشاطبي هنا-: مسألة الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة : عصمة رواة تلك الألفاظ ، وإعرابها وتصريفها ، وعدم الاشتراك والمجاز والنقل والتخصيص بالأشخاص والأمكنة ، وعدم الإضمار والتقديم والتأخير والنسخ ، وعدم المعارض العقلي

---

[1] (الفتاوى) 4/104.
[2] (درء التعارض)5/335.
[3] (الفتاوى) 4/89.
[4] يعني لقولهم أخبار الآحاد ظنية.
[5] يعني لقولهم إن دلائل الألفاظ موقوفة على عشر مقدمات ظنية.
[6] (الصواعق المرسلة) 2/632.

الذي لو كان لرجح عليه ، إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره إليه ،فإذا كان المنتج ظنياً فما ظنك بالنتيجة؟) ثم بدأ في كسر هذا الطاغوت ونقضه في أكثر من سبعين وجهاً رحمه الله تعالى وجزاه عن الإسلام وأهله خير الجزاء[1].

وقال رحمه الله في موضع آخر[2]:

(الواجب حمل كلام الله تعالى ورسوله وحمل كلام المكلف على ظاهره الذي هو ظاهره ، وهو الذي يقصد من اللفظ عند التخاطب ، ولا يتم التفهيم والفهم إلا بذلك ، ومدعي غير ذلك على المتكلم والقاصد للبيان والتفهيم كاذب عليه ، قال الشافعي :"وحديث رسول الله [illegible]).

---

[1] (الصواعق المرسلة) 2/635-794.

[2] (إعلام الموقعين) 3/121.

[3] ذكر أكثر من سبعين وجهاً في (الصواعق) كما سبق ، وانظر في الرد على هذا القول أيضاً (التنكيل) للمعلمي 2/325-333.

المبحث الرابع
"في تعظيم علم الكلام"

ذكر في **(الاعتصام)** 1/202قصة طويلة نقلاً عن ابن العربي في كتابه (العواصم) وفي هذه القصة ما نصه:

(أن الإمام أبا بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الحافظ الجرجاني قال : كنت أبغِّض الناس فيمن يقرأ (علم الكلام) ، فدخلت يوماً إلى (الري) ، ودخلت جامعها أول دخولي واستقبلت سارية أركع عندها ، وإذا بجواري رجلان يتذاكران (علم الكلام) ، فتطيّرت بهما ، وقلت: أول ما دخلت هذا البلد سمعت فيه ما أكره ، وجعلت أخفف الصلاة حتى أبعد عنهما ، فعلق بي من قولهما : "أن هؤلاء الباطنية أسخف خلق الله عقولاً ، وينبغي للنحرير ألاّ يتكلف لهم دليلاً ، وليكن يطالبهم بـ(لِمَ) فلا قِبل لهم بها "، وسلمت مسرعاً.

وشاء الله بعد ذلك أن كشف رجل من الإسماعيلية القناع في الإلحاد ، وجعل يكاتب (وشمكير) الأمير يدعوه إليه ويقول له : إني لا أقبل دين محمد إلا بالمعجزة ، فإن أظهرتموها رجعنا إليكم .

وانجرت الحال إلى أن اختاروا منهم رجلاً له دهاء ومُنَّة، فورد على (وشمكير) رسولاً ، فقال له :إنك أمير ، ومن شأن الأمراء والملوك أن تتخصص عن العوام ولا تقلد في عقيدتها ، وإنما حقهم أن يفحصوا عن البراهين ، فقال (وشمكير) : اختر رجلاً من أهل مملكتي ، ولا أنتدب للمناظرة بنفسي، فيناظرك بين يدي ، فقال الملحد : أختار (أبا بكر الإسماعيلي) -لعلمه بأنه ليس من أهل التوحيد ، وإنما كان إماماً في الحديث ، ولكن (وشمكير) بعامية فيه كان يعتقد أنه أعلم أهل الأرض بأنواع العلوم -، فقال (وشمكير) :ذلك مرادي ، فإنه رجل جيد.

فأرسل إلى أبي بكر الإسماعيلي بـ(جرجان) ليرحل إليه إلى (غزنة) ، فلم يبق من العلماء أحد إلا يئس من الدين وقال : سيبهت الإسماعيلي الكافر مذهباً الإسماعيلي الحافظ مذهباً[1] ، ولم يمكنهم أن يقولوا للملك : إنه لا علم عنده بذلك لئلا يتهمهم ، فلجئوا إلى الله في نصر دينه.

---

[1] كذا ولعله (نسباً).

قـال الإسـماعيلي الحـافظ : فلمـا جـاءني البريـد ، وأخذت في المسير ، وتـدانت لـي الـدار قلـت: إنـا للـه ، وكيف أناظر فيما لا أدري؟ هل أتبرأ عند الملـك وأرشـده إلى من يحسن الجدل ويعلم بحجج الله على دينه؟ ندمت على ما سلف من عمري ولم أنظـر فـي شـئ مـن (علـم الكلام).

ثم أذكرني الله ما كنت سمعته من الرجلين بجامع الري ، فقويت نفسي ، وعولت على أن أجعل ذلك عمدتي ، وبلغت البلد ، فتلقاني الملك ثم جميع الخلق ، وحضر الإسماعيلي المذهب مع الإسماعيلي النسب ، وقال الملك للباطني : اذكر قولك يسمعه الإمام ، فلما أخذ في ذكره واستوفاه ، قال له الحافظ : لِمَ؟ فلما سمعها الملحد قال :هذا إمام قد عرف مقالتي ، فبُهِت.

قال الإسماعيلي : فخرجت من ذلك الوقت ، وأمرت بقراءة (علم الكلام) ، وعلمت أنه عمدة من عمد الإسلام)اهـ.

قلت:والكلام على هذه القصة من وجوه :

الوجه الأول : المطالبة بتصحيحها ، فإنها ذكرت بلا زمام ولا خطام ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ، وابن العربي –عفا الله عنه- له نقولات من هذا الجنس مر بعضها[1].

الوجه الثاني : أن علامات الوضع ظاهرة على هذه القصة لأمرين:

الأول : أنه ذكر عن أبي بكر الإسماعيلي إنه كان يبغض الناس في علم الكلام ، ثم لما طلب للمحاجة –قبل أن يتذكر تلك الكلمة ويعلم أن علم الكلام عمدة من عمد الإسلام-ندم على ما فاته من هذا العلم ، فإن كان يعلم أن هذا العلم هو علم التوحيد وهو عمدة من عمد الإسلام-وهذا لم يعلمه إلا بعد المحاجة كما تدل عليه القصة- فلا مكان لبغضه له، وإن كان –على ما عليه أهل الحديث- يعلم أن هذا العلم طريق للبدع بل وللزندقة فلا مكان للندم عليه!!.

الثاني :أن عمدة القصة هي كلمة (لِمَ) ، ومن العجائب أن هذه الكلمة فعلت الأفاعيل التي قد لا نسمع مثلها عن آية أو حديث، فإنها خفيت على الإسماعيلي المحدث حتى سمعها من علماء الكلام ، وهي التي حجت الإسماعيلي الكافر وألقته لليدين والفم ، ونصرت الإسلام بعد أن يئس العلماء منه ، وهي التي جعلت الإسماعيلي المحدث ينقلب من مبغض لعلم الكلام إلى آمر بقراءته وجعله عمدة من عمد الإسلام !!فهل يعقل أن هذه الكلمة تفعل هذا إلا في أساطير علماء الكلام لتعظيم علمهم؟!.

---

[1] انظر ص 31 .

فالذي يظهر أن هذه القصة من وضع أحد معظمي علم الكلام لترويج هذا العلم ، وللإزراء بعلماء الحديث.

الوجه الثالث:أنها لو صحت ففيها قدح في الحافظ الإسماعيلي من وجوه:

الأول: أنه كان جاهلاً يحذر من علمٍ لا يدري ما هو .

الثاني:أن كلمة كهذه خفيت عليه حتى تعلمها من علماء الكلام.

الثالث:أن ما يعلمه من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وغيرهم وطلبه للحديث ومزاحمته لعلمائه بالركب لم تفده أبداً ،ولم يفده إلا هذه الكلمة !.

الرابع: أنه تطيَّر من علماء الكلام لما سمعهم ، والتطير منهي عنه ، بل هو شرك.

الخامس:أنه لما انتهت المناظرة أمر الناس بقراءة علم الكلام وجعله عمدة من عمد الإسلام وهذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة.

الوجه الرابع :أن العلماء –رحمهم الله -قد اتفقوا في كل عصر ومصر على ذم الكلام وأهله، وصنفت في ذلك مصنفات[1]، ومن ذلك ما قاله أبو حنيفة :(لعن الله عمرو بن عبيد لأنه فتح للناس الطريق إلى الكلام) وقال أبو يوسف: (العلم بالكلام هو الجهل ، والجهل بالكلام هو العلم) وقال:(من طلب العلم بالكلام تزندق) وقال الشافعي :(لئن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من أن ينظر في علم الكلام) وقال :(حكمي على علماء الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ، ويطاف بهم في العشائر والقبائل ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام)وقال :(ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح) وقال أحمد :(لا يفلح صاحب كلام أبداً ، علماء الكلام زنادقة) وقال:(لا يرى أحد نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل)[2].

وقال البربهاري[3]:(واعلم أنها لم تكن زندقة و لا كفر ولا شكوك ولا بدعة ولا ضلالة ولا حيرة في الدين إلا من الكلام وأهل الكلام والجدل والمراء والخصومة).

وقال ابن خويز منداد[4]:(أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً، ويهجر ويؤدب على بدعته،فإن تمادى عليها استتيب منها).

---

[1] ككتاب أبي إسماعيل الهروي (ذم الكلام وأهله) ، وكتاب أبي عبد الرحمن السلمي (ذم الكلام) ، وكتاب أبي محمد بن قدامة (تحريم النظر في كتب الكلام) ، وغيرها من الكتب.

[2] انظر (جامع بيان العلم وفضله)2/116،(تلبيس إبليس) ص 96،(تحريم النظر في كتب الكلام) ص 41،(شرح العقيدة الطحاوية)ص 17.

[3] (شرح السنة) له ص 38.

[4] (جامع بيان العلم) 2/117.

وقال ابن عبد البر[1]:(وأجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ ، ولا يعدون عند الجميع في جميع الأمصار من طبقات العلماء ، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه).

وقال ابن الجوزي[2]:(وقد تنوعت أحوال المتكلمين ، وأفضى الكلام بأكثرهم إلى الشكوك، وببعضهم إلى الإلحاد ، ولم تسكت القدماء من فقهاء هذه الأمة عن الكلام عجزاً ، ولكنهم رأوا أنه لا يشفي غليلا، ثم يرد الصحيح عليلاً ، فأمسكوا عنه ونهوا عن الخوض فيه).

وقال محمد بن عبدالله القحطاني الأندلسي[3]:

لا تـلتمس عـلم الـكلام فإنه يـدعو إلى الـتعطيل والهيمان

لا يصحب الـبدعي إلا مثلـه تـحت الـدخان تأجج النيران

علم الكلام وعلم شرع محمـد يتغـايـران وليس يشــتبهان

أخذوا الكلام عن الفلاسفة الألى جحـدوا الشرائـع غرة وأمان

حملوا الكلام على قياس عقولهم فتبلـدوا كتبلـد الـحيران

لحجاجهم شبه تخـال ورونـق مثل السراب يلـوح للظمآن

دع أشعريـهـمُ ومعتزليهـم يتناقرون تناقـر الـغربـان

كل يقيس بعـقله سبل الهدى ويتيه تيه الوالــه الـهيمان

وكلام الأئمة في هذا الباب كثير جداً ، وفيما تقدم كفاية إن شاء الله تعالى[4].

الوجه الخامس: أن بطلان علم الكلام لم يأت فقط من أهل السنة ، بل حتى كبار علماء الكلام قد اعترفوا ببطلانه وأن الحق في تركه واتباع الكتاب والسنة –وقد تقدم شئ من ذلك[5]-.

ومن ذلك ما قاله أبو حامد الغزالي في (إحياء علوم الدين)[6]- عن علم الكلام-:

---

[1] (جامع بيان العلم)2/117.

[2] (تلبيس إبليس) ص 95.

[3] (نونية القحطاني) ص 45.

[4] انظر في ذلك (ذم الكلام وأهله) للهروي ،وكثير من كتب شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم ، وكتاب ابن قدامة (تحريم النظر في علم الكلام) ، وكتب الذهبي وتراجمه لعلماء الكلام ، رحم الله الجميع .

[5] انظر ص 54.

[6] 1/117، في الفصل الثاني من (كتاب قواعد العقائد) من الإحياء.

(وأما منفعته فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه ، وهيهات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف ، ولعل التخبيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف، وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا ، فاسمع هذا ممن خبر علم الكلام ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة ، وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين ، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخر تناسب نوع الكلام ، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود).

ومن ذلك ما قاله الشهرستاني في مقدمة كتابه (نهاية الأقدام في علم الكلام)[1]:

(فعليكم بدين العجائز فهو من أسنى الجوائز).

وما قاله الرازي : (من لزم مذهب العجائز كان هو الفائز)[2].

ومن ذلك ما قاله أبو الوفا بن عقيل –وكان من المتكلمين ثم تاب[3]-:

(أنا أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض ، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت) وقال:(وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك ، وكثير منهم إلى الإلحاد ، تشم روائح الإلحاد من فلتات كلام المتكلمين)[4].

وقد سبق بعض النقولات من هذا الباب أيضاً عن غيرهم .

فإذا كان هذا واقع كبار علماء الكلام ، ومن أمضوا فيه السنوات الطوال تعلماً وتعليماً وتأليفاً ، فكيف يقال بعد ذلك عن علم الكلام أنه (عمدة من عمد الإسلام)؟!.

الوجه السادس: أن أهل الحديث أقدر على المناظرة والدعوة إلى الإسلام والمحاجة من أهل الكلام لأمور منها :

الأول: أن أهل الحديث على بينة من أمرهم لا تتفرق بهم الأهواء ، ومعتقدهم واحد،ولا يعتنقون كل يوم ديناً كما يفعل علماء الكلام –باعترافهم-، فإذا كان علماء الكلام لم يثبتوا على دين ، وهم من أعظم الناس شكاً واضطراباً ، بل أصل علمهم التشكيك ، فكيف يطلب منهم دعوة غيرهم؟.

الثاني:أن الصحابة –وهم أعلم الخلق بعد الأنبياء-أجهل الناس بعلم الكلام ، ومع ذلك دعوا إلى الإسلام بكتاب الله وسنة نبيه [illegible]

[illegible]

[1] ص 4.
[2] (البداية والنهاية) 13/55.
[3] وله في توبته قصة مشهورة ، وقد ألف أبو محمد بن قدامة كتابه(تحريم النظر في كتب الكلام) رداً على ابن عقيل هذا.
[4] (تلبيس إبليس) ص 98.

[illegible]

[1] وانظر في المقارنة بين الفريقين (الفتاوى) 4/9وما بعدها ، (درء التعارض) 7/172وما بعدها.

[2] (الرد على من أنكر الحرف والصوت) ص 235.

الفصل الثاني
"تأثره بالصوفية"

تمهيد:

على الرغم من جهود الشاطبي رحمه الله تعالى في التحذير من البدع في العبادات ، والتي كان للصوفية فيها النصيب الأكبر ، فقد تأثر ببعض ما ذهبوا إليه ، وكان لرجوعه لكتب المتكلمين وعلمائهم أثر في ذلك ، وكان كثير الرجوع لكتب أبي حامد الغزالي وخاصة (إحياء علوم الدين)[1]، وسوف أذكر في هذا الفصل بعض مظاهر تأثره بالصوفية في المباحث التالية:

المبحث الأول : العمل رغبة في الجنة وخوفاً من النار.

المبحث الثاني: شطحات التصوف.

المبحث الثالث: التخلق بصفات الله والاقتداء بأفعاله.

---

[1] انظر **(الموافقات)** 1/361،362،458،2/356،3/527،542،4/252،255.

المبحث الأول:
"العمل رغبة في الجنة وخوفاً من النار"

1-قال في **(الموافقات)** 1/357-في ترك النظر إلى المسبب وأن ذلك أعلى مرتبة وأزكى عملاً-:(**فالملتفت إليها عامل بحظه ، ومن رجع إلى مجرد الأمر والنهي عامل على إسقاط الحظوظ وهو مذهب أرباب الأحوال**).

2-وقال في **(الموافقات)** 2/355-بعد كلام طويل عن العامل لحظه-:(**ولذلك عن جماعة من السلف المتقدمين: العامل للأجر كخديم السوء وعبد السوء ، وفي الآثار من ذلك أشياء**).

3-وقال في **(الموافقات)** 2/359:(**فإن كون الإنسان يعمل لمجرد امتثال الأمر قليل إن وجد، والله عز وجل قد أمر الجميع بالإخلاص ، والإخلاص البرئ عن الحظوظ العاجلة والآجلة عسير جداً، لا يصل إليه إلا خواص الخواص ، وهو قليل**).

قلت:

وهذا الكلام يتضح فيه نَفَس التصوف، وذلك أنه جعل العمل لأجل الجنة والفرار من النار من العمل لحظ النفس ، وجعل التجرد من ذلك والعمل لمجرد الأمر والنهي بدون النظر إلى ذلك من مراتب (خواص الخواص) ومذاهب (أرباب الأحوال) ، وهذا شبيه بكلام أهل التصوف كقول القائل:(ما عبدتك خوفاً من نارك ، ولا رغبة في جنتك ، بل كرامة لوجهك ومحبة فيك) ، وكقول القائل :

يعبدون الله خوفاً من لظى فلظى قد عبدوا لا ربنا
ولدار الخلد صلوا لا لـه شبه قومٍ يعبدون الوثنا

وسمى بعضهم من يعمل للأجر وطمعاً في الجنة أجير السوء ، ونصوصهم في هذا الباب كثيرة[1].

وهذا الكلام خلاف الكتاب والسنة وما عليه الأنبياء والمرسلين ومن بعدهم من الصديقين والصالحين ، وهم (خواص الخواص) -إن صحت العبارة- ، فإن الله سبحانه قال بعد أن ذكر أنبياءه -إبراهيم وإسحاق ويعقوب ولوطاً ونوحاً وداود وسليمان وأيوب وإسماعيل وإدريس وذا الكفل وذا النون وزكريا ويحيى صلى الله عليهم أجمعين-(إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً وكانوا لنا خاشعين) فهؤلاء –وهم أفضل الخلق- كانوا يدعون الله سبحانه رغبة ورهبة ، فأي رتبة أعلى من

[1] انظر بعضها في (دراسات في التصوف) لإحسان ظهير ص 70 و ما بعدها.

رتبتهم؟ وقال تعالى –عن إبراهيم خليله-(واجعلني من ورثة جنة النعيم) ، وقال تعالى عن عباده –مثنياً عليهم-(تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعاً) ، وقال تعالى(ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذوراً) ، وهذا كان حال سيد ولد آدم [illegible]

[1] يعني من الخوارج الذين يكفرون بالذنوب .

[2] (النبوات) ص 68،69.

[3] (الاستقامة) 2/110.

المبحث الثاني
"شطحات التصوف"

1-قال في **(الموافقات)** 2/497:(ـ **وحديث أبي يزيـد** – يعني البسطامي- **مع خديمه لما حضرهما (شـقيق البلخـي) و (أبو تراب النخشبي) ، فقالا للخديم : كل معنا ، فقـال : أنا صائم، فقال له أبو تراب : كل ولك أجر صوم شـهر ، فأبى ، فقال شقيق : كل ولك أجـر صـوم سـنة ، فـأبى ، فقال أبو يزيد : دعوا من سقط من عين الله ، فأخذ ذلك الشاب في السرقة بعد سنة فقطعت يده**).

2-وقال في **(الموافقات)** 5/399-400-تحت مسألة تـرك الاعتراض على الكبراء محمود كان المعـترض فيـه ممـا يفهـم أو لا يفهم-:(**ما عهد بالتجربة من الاعتراض على الكـبراء قـاض بامتناع الفائدة مبعد بين الشيخ والتلميذ ، ولا سـيما عنـد الصوفية ، فإنه عندهم الداء الأكبر حتى زعـم القشـيري عنهم أن التوبة منه لا تقبل ، والزلة لا تقال ، ومن ذلك : حكايـة الشـاب الخـديم لأنـي يزيـد البسـطامي ، إذ كـان صائماً فقال له أبو تراب النخشبي وشقيق البلخي : كـل معنا يا فتى ، فقال : أنـا صـائم ، فقـال أبـو تـراب : كـل ولك أجر شهر ، فأبى ،فقال شقيق : كل ولك أجر صـوم سنة ، فأبى، فقال أبو يزيد : دعوا مـن سـقط مـن عيـن الله ، فأخذ ذلك الشاب في السرقة وقطعت يده**).

قلت:والكلام على هذا من وجوه :

الوجه الأول : أن هذه القصة منكرة جداً ، و لا أظنها تصح ، فإن شقيقاً البلخي مات في سنة أربعٍ وتسعين ومائة(194)، بينما كان أبو يزيد –يوم مات شقيق- له ستّ سنوات فقط لأنه ولد في سنة ثمان وثمانين ومائة(188)، فهذا مما يدل على أن هذه القصة مكذوبة من أساسها.

الوجه الثاني: أن هذه القصة فيها من المنكرات أمور وهي :

الأول: قول أبي تراب للخديم –لما رفض الأكل لصيامه- (كل ولك أجر صوم شهر).

الثاني : قول شقيق أيضاً (كل ولك أجر صوم سنة) .

وهذان القولان من العجائب!! فهل أطلعهم الله سبحانه على غيبه ؟ أو أعطاهم خزائن رحمته؟! وهذا الأمر لا يملكه الأنبياء ، فكيف بهؤلاء؟ وأعجب من هذين القولين إقرار الشاطبي –عفا الله عنه- لهذه القصة!!بل واستشهاده بها على عدم الاعتراض على الكبراء ، فاستشهد بباطل على باطل.

الثالث من المنكرات: قول أبي يزيد –لما رفض الخديم الأكل لصيامه-(دعوا من سقط من عين الله) ، وهذا من التألي على الله سبحانه ، أو من ادعاء علم الغيب ، وأيهما كان فهو من الموبقات! فقد روى مسلم عن جندب بن عبد الله [illegible]

[illegible]

اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) وهؤلاء هم الكبراء –أي الأحبار والرهبان- وإنما اتخذهم النصارى أرباباً من دون الله لما اتبعوهم في أقوالهم وتركوا الاعتراض عليهم فيما يخالف شرائع الله ، ولهذا كان الصحابة يعترض بعضهم على بعض حتى لو كان المعترض عليه من الكبراء وحوادثهم في ذلك مشهورة[1].

وهذا القول إنما هو انسياق مع طقوس الصوفية في تذليل المريدين لشيوخهم ليتخذوهم أرباباً من دون الله ، والله تعالى أعلم.

[1] ومن ذلك اعتراض عمر وغيره على أبي بكر لما أراد حرب مانعي الزكاة حتى بين لهم بالدليل ، واعتراض ابن عباس على من اتبع أبي بكر وعمر في نهيهم عن متعة الحج ، واعتراض أبي عبيدة على عمر لما أراد عدم الدخول إلى الشام لانتشار الطاعون فيها ، واعتراض علي وعمران على عثمان لنهيه عن متعة الحج ، واعتراض ابن مسعود وغيره على عثمان لما أتم الصلاة في منى ، و الآثار في هذا الباب كثيرة .

المبحث الثالث
"الاقتداء بأفعال الله والتخلق بصفاته"

1-قال في **(الموافقات)** 2/163-169-بعد أن ذكر سبعة أمثلة من القرآن-:(**إن هذه الأمثلة وما جرى مجراها لم يستفد الحكم فيها من جهة وضع الألفاظ للمعاني ، وإنما استفيد من جهة أخرى ، وهي جهة الاقتداء بالأفعال**).

2-وقال في **(الموافقات)** 4/200-تحت مسألة أقسام العلوم المضافة إلى القرآن-:(**وقسم هو مأخوذ من عادة الله تعالى في إنزاله ، وخطاب الخلق به ، ومعاملته لهم بالرفق والحسنى ، من جعله عربياً يدخل تحت أفهامهم ، مع أنه المنزه القديم ، وكونه تنزل عليهم بالتقريب والملاطفة والتعليم في نفس المعاملة به** –إلى أن قال- **وهو أصل التخلق بصفات الله والاقتداء بأفعاله**).

3- وقال في **(الموافقات)** 4/203،204:(**ومن ذلك أشياء ذكرت في باب الاجتهاد في الاقتداء بالأفعال والتخلق بالصفات**).

قلت:والكلام على هذا من وجوه :

الوجه الأول:أن أصل التخلق بصفات الله والتشبه به مأخوذ أصلاً من الفلاسفة ، فإنهم يقولون عن الفلسفة(إنها التشبه بالإله على قدر الطاقة) ، واقتفى أثرهم الغزالي ومن تبعه في هذا في محاولة التشبه بالإله ، وألف الغزالي كتاب (شرح أسماء الله الحسنى) وضمنه التشبه بالله في كل اسم من أسمائه ، وسماه (التخلق) ، حتى في أسمائه المختصة به بالإجماع كالإله والجبار والمتكبر ، وصار مثل هذا الأمر موقع لكثير من الصوفية في الحلول والاتحاد[1].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عن الفلاسفة ومن ذهب إلى مذهبهم في هذا[2]:

(ثم من العجب أن القوم يدعون التوحيد ، ويبالغون في نفي التشبيه ، حتى نفوا الصفات ، وشنعوا على أهل الكتاب لما جاء من الصفات في التوراة وغيرها ، وأنكروا قوله في التوراة (إنا سنخلق بشراً على صورتنا يشبهنا) ، وهم يدعون أن أحدهم يجعل نفسه شبيهاً لله ، فإن كان هذا اللفظ يحتمل معنى صحيحاً عندهم لإمكان المشابهة من وجه دون وجه ، فالله أقدر على أن يفعل

---

[1] انظر (الصفدية) لشيخ الإسلام 2/332-338،(الفتاوى) 5/465.

[2] (الصفدية)2/336.

ذلك من الواحد منهم[1]، وإن كان هذا ممتنعاً مطلقاً ، فما بالهم زعموا أنهم يتشبهون بالله تعالى؟!).

الوجه الثاني: أن الله سبحانه لا يقاس بخلقه ، ولا يقاس خلقه به ، وليس بين صفات الله وأفعاله وصفات خلقه وأفعالهم مشاكلة ومقاربة حتى يتشبهوا به ويتخلقوا بصفاته ، ويقتدوا بأفعاله ، فالله سبحانه له الكمال المطلق من كل وجه ، وله الصفات العلا ، وليس كل ما اتصف به الله يجوز أن يتصف به الخلق ، بل هناك صفات لله سبحانه يجب إثباتها له ، ويحرم على الخلق أن يتصفوا بها، كالإلهية والكبرياء والجبروت والعظمة والعلو المطلق ونحوها ، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما أن النبي [illegible] –[illegible]-:([illegible]) [illegible] .

[illegible] :[2]([illegible] :[illegible] : [illegible] : [illegible]).

[illegible] : [illegible] ([illegible]) [illegible] –[illegible]– [illegible] –[illegible]-:(لقد لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) ، والله تعالى أعلم .

---

[1] يعني أن يخلق بشراً على صورته يشبهه من وجه دون وجه.

[2] (الصفدية) 2/338.

الفصل الثالث

"إنكار المهدي"

قال في **(الاعتصام)** 2/585 -بعد أن ذكر أقوال المهدي بن تومرت وزعمه أنه هو المهدي المنتظر - :(**وكذب فالمهدي عيسى عليه السلام**).

قلت : والكلام على هذا من وجهين:

الوجه الأول : أن قوله هذا بناءً على الحديث الذي رواه ابن ماجة والحاكم وغيرهما من طريق محمد بن خالد الجَنَدي عن أبان بن صالح عن الحسن عن أنس بن مالك [illegible]

[illegible] [1]

[illegible]

[illegible] [4] [illegible]

[illegible] [5]

[illegible]

---

[1] انظر (التمهيد) لابن عبد البر 23/39، (العلل المتناهية –تلخيصها للذهبي-) ص 320، (تهذيب الكمال) 25/ 146،(منهاج السنة) 4/102،(ميزان الاعتدال) 3/535،(تقريب التهذيب) ص 840، وكتب الرجال في ترجمته.

[2] انظر (المستدرك) للحاكم 4/441، (تلخيص العلل المتناهية) ص 321.

[3] انظر (عقد الدرر في أخبار المنتظر) ليوسف بن يحيى المقدسي ص 62.

[4] (تهذيب التهذيب) 5/88.

[5] انظر (تلخيص العلل) ص 320،(منهاج السنة)4/102،8/256،(المنار المنيف)ص 148، (ميزان الاعتدال)3/535،(القول المختصر)لابن حجر الهيتمي ص 32 ، (الفوائد المجموعة) ص 439.

[illegible]

[1] انظر أحاديثه بالتفصيل في (عقد الدرر) للمقدسي ، و(الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر) لحمود التويجري.

[2] نقله المزي (تهذيب الكمال) 25/149،(القول المختصر) لابن حجر الهيتمي ص 32، (لوامع الأنوار) للسفاريني ، 2/70،(الإذاعة) لصديق حسن ص 95، (إتحاف الجماعة) للتويجري 2/289،(الاحتجاج بالأثر) له أيضاً ص 43وغيرها.

[3] منها (عقد الدرر في أخبار المنتظر) ليوسف بن يحيى المقدسي ، و(القول المختصر في علامات المهدي المنتظر) لابن حجر الهيتمي، و(التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح) ، و(الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر) للتويجري ، وانظر في المؤلفات في ذلك (الاحتجاج بالأثر)28-29.

الخاتمة

وأختم ماسبق بكلمةٍ جميلةٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في (درء تعارض العقل والنقل)2/102-بعد أن ذكر مجموعة من العلماء –من جنس الشاطبي رحمه الله-لهم علم وفضل ولكنهم شاركوا المبتدعة في بعض أصولهم- حيث قال :

(ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساعٍ مشكورة ، وحسنات مبرورة ، وله في الرد على كثيرٍ من أهل الإلحاد والبدع ، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم ، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف ، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء من المعتزلة[1]، وهم فضلاء عقلاء ، احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه ، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين ، وصار الناس بسبب ذلك : منهم من يعظمهم لما لهم من المحاسن والفضائل ، ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل ، وخيار الأمور أوساطها.

وهذا ليس مخصوصاً بهؤلاء ، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين ، والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات ، ويتجاوز لهم عن السيئات ، (ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) ، ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ [illegible] (**ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا**))اهـ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد و على آله وصحبه أجمعين .

---

[1] يعني به (إثبات حدوث العالم بطريقة الأعراض ونحوها) والتي كانت سبباً لكثير من البدع في الصفات وغيرها وقد سبق تفصيل القول فيها في ص 19 .

المراجع

- (Lorem ipsum dolor sit amet) consectetur adipiscing elit, sed do eiusmod tempor.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) — ut labore et dolore.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) magna aliqua. Ut enim ad minim veniam.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) quis nostrud exercitation ullamco laboris nisi: ut aliquip
ex ea commodo consequat.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) duis aute irure dolor in reprehenderit in voluptate.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) velit esse cillum dolore eu fugiat nulla pariatur.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) excepteur sint occaecat cupidatat non proident,
sunt in culpa qui officia.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) deserunt mollit anim id est laborum — sed ut
perspiciatis.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) unde omnis iste natus error sit voluptatem
accusantium.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) doloremque laudantium, totam rem aperiam, eaque ipsa
quae ab illo.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) inventore veritatis et quasi architecto beatae vitae
dicta sunt.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) explicabo. Nemo enim ipsam voluptatem quia voluptas
sit aspernatur.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) odit aut fugit, sed quia consequuntur magni dolores
eos.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) ratione voluptatem sequi nesciunt. Neque porro
quisquam est.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) dolorem ipsum quia dolor sit amet, consectetur,
adipisci velit.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) quaerat voluptatem. Ut enim ad minima veniam, quis
nostrum.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) ullam corporis suscipit laboratorium? Quis autem vel
eum.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) iure reprehenderit qui in ea voluptate velit esse
quam.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) nihil molestiae consequatur, vel illum qui dolorem
eum.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) fugiat quo voluptas nulla pariatur? At vero eos et
accusamus.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) officiis debitis aut rerum necessitatibus saepe
eveniet.
- (Lorem ipsum dolor sit amet) voluptates repudiandae sint et molestiae non
recusandae.

- (Ноутбук Lenovo ThinkPad) Ноутбук-б: Lenovo ThinkPad на Windows-Windows Windows-Windows.
- (Ноутбук Lenovo ThinkPad) Lenovo ноутбук Lenovo ThinkPad-б: Lenovo Lenovo Lenovo-б Lenovo.
- (Ноутбук на Windows) Windows-б Windows-б Windows — Windows Windows-Windows.
- (Ноутбук Lenovo Lenovo Lenovo) Lenovo Lenovo —б: Lenovo Lenovo в Lenovo Windows —б Windows-б.
- (Ноутбук Lenovo Lenovo Lenovo) Lenovo Lenovo Windows-б: Lenovo Windows-б Windows-Windows.
- (Ноутбук Lenovo Lenovo) Lenovo Lenovo-б: Lenovo на Lenovo Lenovo-б Lenovo — Lenovo.
- (Lenovo Lenovo на Lenovo Lenovo) Lenovo-б: Lenovo Lenovo Lenovo-б Windows-б Lenovo — Lenovo.
- (Lenovo) Lenovo Lenovo на Lenovo —б: Lenovo Lenovo-б Windows-б Windows — Windows-Windows.
- (Lenovo) Lenovo Lenovo Lenovo-б: Lenovo Windows-б Windows — Windows.
- (Lenovo) Lenovo —б: Lenovo Lenovo Lenovo-б Windows-б Lenovo—Lenovo Windows — Windows.
- (Ноутбук Lenovo Lenovo) Lenovo-б: Lenovo Lenovo Lenovo-б Lenovo Lenovo —б Windows-б Windows Windows.
- (Ноутбук Lenovo Lenovo Lenovo) Lenovo —б: Lenovo Lenovo Windows-б Windows — Lenovo Lenovo-Windows.
- (Ноутбук Lenovo Lenovo) Lenovo-б: Lenovo Lenovo Lenovo-б Lenovo Lenovo —б Windows — Windows.
- (Ноутбук Lenovo) Lenovo —б: Lenovo Lenovo в Lenovo Lenovo Lenovo-б Windows-Lenovo Lenovo - Lenovo.
- (Ноутбук Lenovo Lenovo Lenovo) Lenovo Lenovo-б: Lenovo Lenovo Lenovo-б Lenovo Lenovo Lenovo-Lenovo.
- (Ноутбук Lenovo Lenovo) Lenovo Lenovo —б: Lenovo Lenovo в Lenovo Lenovo Lenovo-б Windows-Lenovo.
- (Ноутбук Lenovo Lenovo Lenovo Lenovo Lenovo Lenovo Lenovo Lenovo) Lenovo Lenovo-Lenovo Lenovo Lenovo Lenovo — Lenovo.
- (Ноутбук Lenovo Lenovo Lenovo) Lenovo Lenovo-Lenovo Lenovo — Lenovo Lenovo.
- (Lenovo) Lenovo-б: Lenovo Lenovo Lenovo-б Windows-Lenovo Lenovo-Lenovo.

- (Ноябрь) Ранее неизвестный вид бабочек-голубянок был обнаружен в Приморском крае.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что самки некоторых видов бабочек могут откладывать яйца без оплодотворения.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут мигрировать на расстояние до 1000 км.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для общения.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для ориентации в пространстве.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для защиты от хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для привлечения самок.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для отпугивания хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для общения с другими особями.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для ориентации в пространстве.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для защиты от хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для привлечения самок.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для отпугивания хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для общения с другими особями.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для ориентации в пространстве.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для защиты от хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для привлечения самок.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для отпугивания хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для общения с другими особями.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для ориентации в пространстве.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для защиты от хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для привлечения самок.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для отпугивания хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для общения с другими особями.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для ориентации в пространстве.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для защиты от хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для привлечения самок.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для отпугивания хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для общения с другими особями.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для ориентации в пространстве.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для защиты от хищников.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для привлечения самок.
- (Ноябрь) Ученые выяснили, что некоторые виды бабочек могут использовать ультразвук для отпугивания хищников.

- [ ] (Lorem ipsum dolor sit amet consectetur adipiscing elit sed do eiusmod tempor) Lorem ipsum dolor-
o: Lorem ipsum dolor sit amet consectetur adipiscing elit.
- [ ] (Ut enim ad minim veniam quis nostrud) exercitation-ullamco laboris-nisi ut aliquip-ex ea-commodo-
consequat.
- [ ] (Duis aute irure dolor in reprehenderit in voluptate velit esse cillum) dolore-eu:fugiat nulla
non-proident-sunt in culpa-qui officia deserunt-mollit.
- [ ] (Anim id est laborum sed ut perspiciatis unde omnis iste natus) error-sit:voluptatem
accusantium-doloremque laudantium - totam.
- [ ] (Rem aperiam eaque ipsa quae ab illo inventore veritatis et-quasi architecto-beatae vitae-dicta
sunt-explicabo.
- [ ] (Nemo enim ipsam voluptatem quia voluptas sit aspernatur aut odit aut-fugit sed-quia
consequuntur-magni dolores eos - qui.
- [ ] (Ratione voluptatem sequi nesciunt neque porro quisquam est qui-dolorem ipsum-quia dolor-sit
amet-consectetur adipisci-velit sed — quia.
- [ ] (Non numquam eius modi tempora incidunt ut labore et-dolore magnam-aliquam quaerat-
voluptatem.
- [ ] (Ut enim ad minima veniam quis nostrum) exercitationem-ullam corporis-suscipit laboriosam —
nisi.
- [ ] (At vero eos et accusamus et iusto odio dignissimos-ducimus qui-blanditiis praesentium-
voluptatum.
- [ ] (Deleniti atque corrupti quos dolores et quas molestias-excepturi sint-occaecati cupiditate-
non.
- [ ] (Provident similique sunt in culpa qui officia deserunt-mollitia animi-id-est laborum-et
dolorum.
- [ ] (Fuga et harum quidem rerum facilis est et-expedita distinctio-nam libero-tempore cum-
soluta.
- [ ] (Nobis est eligendi optio cumque nihil impedit quo minus-id-quod maxime-placeat facere-
possimus.
- [ ] (Omnis voluptas assumenda est omnis) dolor-repellendus-temporibus autem-quibusdam-
et-aut.
- [ ] (Officiis debitis aut rerum necessitatibus saepe eveniet ut-et voluptates-repudiandae sint-et
molestiae-non.
- [ ] (Recusandae itaque earum rerum hic tenetur a-sapiente delectus-ut aut-reiciendis voluptatibus-
maiores.

الموضوعات

المقدمة.....1
المقدمة الأولى: في عرض الأقوال على الكتاب والسنة.....4
المقدمة الثانية:في أن الرجل الفاضل الجليل قد تكون له زلات وهفوات يجب التنبيه عليها..6
المقدمة الثالثة:في عرض مختصر لعقيدة الشاطبي رحمه الله والرد عليها من كلامه.....8
الباب الأول :مخالفات الشاطبي في التوحيد:.....10
الفصل الأول: مخالفته في توحيد الربوبية:.....11
الفصل الثاني:مخالفاته في توحيد الأسماء والصفات:.....15
تمهيد:.....15
المبحث الأول:في عقيدة التفويض:.....16
المبحث الثاني:اتباعه للألفاظ المجملة:.....22
المبحث الثالث:في تأويلاته لبعض الصفات:.....26
أولاً:صفة العلو:.....26
ثانياً:الاستواء:.....31
ثالثاً:صفة الكلام:.....33
رابعاً:الرؤية:.....37
خامساً:صفات الاستهزاء والمكر والكيد ونحوها:.....39
سادساً:الحب والبغض:.....41
سابعاً:الدنو:.....44

ثامناً:الحكمة:
.....45
تاسعاً:النزول والنور:
.....47
عاشراً:الصفات الخبرية كالوجه واليد والرجل والعين ونحوها:.....50
المبحث الرابع:تهوين الخلاف بين مذهب السلف ومذهب الخلف:.....51
الباب الثاني:مخالفات الشاطبي في الإيمان والقدر:.....55
الفصل الأول: مخالفته في الإيمان:
.....56
الفصل الثاني: مخالفاته في القدر:
.....60
تمهيد:.....
60
المبحث الأول:مسألة التحسين والتقبيح العقليين:
.....61
المبحث الثاني:مسألة الأسباب والمسببات:
.....67
المسألة الأولى:تأثير السبب في المسبب:
.....67
المسألة الثانية:اعتقاد تأثير الأسباب:
.....70
المسألة الثالثة:مسألة التولد:
.....73
المسألة الرابعة:ترك الأسباب نظراً إلى القدر:
.....76
المبحث الثالث:تفسير الظلم:
.....78
الباب الثالث: في مخالفاته الأخرى:
.....80
الفصل الأول:تأثره بعلم الكلام:
.....81
تمهيد:
.....81
المبحث الأول : كلامه في النبوات:
.....82

المبحث الثاني:كلامه في الميزان:
89.....
المبحث الثالث:كلامه في الأخبار:
92.....
المبحث الرابع:في تعظيم علم الكلام:
95.....
الفصل الثاني: تأثره بالصوفية:
100.....
تمهيد:.....
100
المبحث الأول:العمل رغبة في الجنة وخوفاً من النار:
101.....
المبحث الثاني: شطحات التصوف:
103.....
المبحث الثالث:الاقتداء بأفعال الله والتخلق بصفاته:
105.....
الفصل الثالث:إنكاره للمهدي:
107.....
الخاتمة.....
109
المراجع.....
110
الموضوعات.....
115.